في الصّرف العربي

ثغرات ونظرات

أ. د. فوزي حسن الشّايب

الأردن - جامعة اليرموك

العـــدد السَّـــادس
ربيـع الأول ١٤٣٦هـ
ديســـمبر ٢٠١٤م

مجلة مجمع اللّغة العربية
على الشبكة العالمية

السيرة العلمية:

أ.د. فوزي حسن الشّايب

- ماجستير في النّحو والصّرف من جامعة عين شمس عام ١٩٧٨م (الإلحاق في اللّغة العربية).
- دكتوراه في النّحو والصّرف من جامعة عين شمس عام ١٩٨٣م (أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربية).
- يعمل حاليّا أستاذًا في جامعة اليرموك بالأردن، قسم اللّغة العربية.

ملخّص

في الصرف العربي، ثغرات ونظرات

يتناول هذا البحث بعض جوانب الضعف في الدراسة الصرفيّة التقليديّة الناجمة عن اعتماد القدماء مبدأ توحّد الأنظمة، الّذي ترك آثارًا سيّئة، تمثّلت في الخلط الواضح في المعالجة بين الصحيح والمعتلّ، الأمر الّذي تسبّب في خروج الدراسة الصرفيّة في حالات كثيرة عن جادّة الصواب، وفي فساد الأحكام، وخاصّةً فيما يتعلّق باشتقاق كلٍّ من اسم الفاعل واسم المفعول من الأجوف والناقص. وقد تناول البحث إضافة إلى ذلك بعض الجوانب السلبيّة الناجمة عن عدم الاستفادة الحقيقيّة من معطيات علم الأصوات في تفسير ما يجري على أبنية بعض الفصائل الصرفيّة كالمقصور والمنقوص والممدود مِن تغيّرات عند تصريفها: تثنيةً وجمعًا ونسبة. وقدّم البحث في المقابل - معتمدًا على المنهج الوصفي، ومستعينًا بمعطيات علم الأصوات - ما يُعتقد أنّه التفسير الأفضل مقاربة، والأدقّ علميّة، والأكثر موضوعيّة.

Asbstract

Arabic morphology, faults and views

This paper deals with some weak points in the traditional morphological study, resulted from the ancient's adoption of the principle of the monosystemic principle which left bad effects on

the morphological study, represented in the confusion in treatment between the strong and weak words on one side, and between ternary and binary of weak ones on the other, which altogether caused deviation and corruption in the morphological decisions, especially in regard to the formulation of the present tense, and the imperative from the hollow verbs, and the derivation of the participles; the present and the passive from both of hollow and defective.

In addition to that, the paper dealt also with some wrong aspects, caused by the lack of making use of phonetic data in the interpretation of what is happening on some morphological categories as shortened, deficient and extended nouns, at their declensions; dual, plural and relational adjective.

The paper- based on the descriptive approach, and making use of the phonetic data- presented what is supposed to be the best scientifically, the most accurate, and the most objective interpretations.

تمهيد

الصرف مستوى لغوي يقع وسطًا بين الأصوات والنحو، فهو سقف للمستوى الصوتي، وعتبة للمستوى النحوي. وموقعه هذا أكسبه أهمية بالغة، ورتَّب عليه وظائف متباينة؛ فهو خادم ومخدوم، يعطي ويأخذ، يفيد مِن الأصوات، ويخدم النحو؛ فكونه مدخلا للنحو يعني بداهة أنَّه مِن غير الممكن فهم النحو، وإحكام قواعده على نحو تامٍّ ومُرضٍ إلاّ بالإفادة مِن معطيات الصرف؛ وذلك لسبب بسيط هو أنَّ موضوع الصرف يمثّل المادّة الخام لموضوع النحو، فالكلمات هي اللبنات الأساسيّة التي تتكوّن منها الجمل، وفي المقابل، فإنّ كونه سقفًا للمستوى الصوتي يقتضي بداهة أيضًا أنّ فهم الصرف فهمًا دقيقًا ومُحكمًا متوقّف بدوره على الإفادة من معطيات علم الأصوات؛ نظرًا إلى أنَّ الأصوات هي المادّة الخام التي تتكوّن منها الكلمات، موضوع الصرف. هكذا ينبغي أنْ ينظر إلى الصرف، وهكذا ينبغي التعامل معه موضوعًا ووظيفة.

ولكنَّ مَن ينظر في المصنفات التقليدية يجد - وبكلّ وضوح - أنَّ هناك خللاً منهجيًا واضحًا يتمثل في أنَّ الصّرف لم يُعالج بوصفه خادمًا للنحو، ولا مخدومًا مِن الأصوات. فكتاب سيبويه- الذي يُعدُّ النموذج الأوفى، والأساس الأقوى، لكلّ المصنّفات النحويّة والصرفيّة والصوتيّة مِن بعده- قد بدأ عمومًا بالنحو الّذي استبدّ بالجزء الأكبر مِن الكتاب، تلاه التصريف، ثُمَّ جاء مبحث الأصوات في نهاية المطاف، مشكّلاً خاتمة الكتاب. والترتيب لموضوعات الكتاب على هذا النحو - الّذي يتناقض والترتيب الطبيعيّ لها- يعكس بوضوح عدم وقوف القدماء على

التلاحم والترابط العضوي فيما بين هذه المستويات الثلاثة. فعلى الرغم من جمعها بين دفّتي كتاب واحد، فإنّها قد عولجت وكأنّها موضوعات مستقلّة، لا علاقة لأيٍّ منها بالآخر، فكانت – وهي مجموعة على هذا النحو في كتاب واحد- أشبه شيءٍ بحال ركاب الحافلة تمامًا؛ مجرد كيانات مستقلة، لا يربط بينها سوى المكان.

وقد أرجع القدماء تأخير الصرف وتقديم النحو إلى ما يمكن تسميته بالضرورة المعرفية مِن جهة، وإلى ثانويّة الصرف بالنسبة إلى النحو مِن الجهة الأخرى. فمن المعروف أنّ مُهمّة الصرف الأساسيّة هي معرفة أنفس الكلم الثابتة، ومهمّة النحو هي معرفة أحوال الكلم المتنقّلة، ولمّا كان الأمر كذلك كان ينبغي أن تكون دراسة الصرف سابقة لدراسة النحو؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة أصل لمعرفة حاله المتنقّلة. ولكنّ صعوبة الصرف كعلم قد اضطرتهم – كما ذكروا- إلى تقديم النحو، ليكون مُمهّدًا وعاملاً مساعدًا على دراسة الصرف، قال المازني(٢٤٥هـ) بهذا الخصوص: "والتصريف إنّما ينبغي أنْ ينظر فيه مَن نقّب في العربية، **فإنَّ فيه إشكالاً وصعوبة** على مَن ركبه، غير ناظر في غيره مِن النحو. **وإنَّما هو والإدغام والإمالة فضل مِن فضول العربية**"[(١)].

وقد أكّد ابن جني (٣٩٢هـ) كلام المازني هذا، قائلاً: "إنَّ هذا الضرب مِن العلم **لمّا كان عويصًا صعبًا**، بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعدُ ليكون الارتياض في النحو مُوطّئًا للدخول فيه، ومُعينا على معرفة أغراضه ومراميه"[(٢)].

وأمّا ثانوية الصرف بالنسبة إلى النحو، فتتجلّى نظريًّا مِن خلال قول المازني في الاقتباس السابق: "**وإنَّما هو والإدغام والإمالة فضل من فضول العربية**"، وتتجلّى كذلك من خلال قول الرّضي الإستراباذي (٦٨٦هـ) "واعلم أنَّ التصريف جزءٌ مِن أجزاء النحو بلا خلاف مِن أهل الصناعة".[٣] وكلام الرضيّ هذا لا يصحّ إلاّ على أساس المعنى العامّ للنحو الذي الذي يقصد به قواعد اللغة.

وأمّا مِن الناحية العمليّة فتتجلّى ثانويته بالنسبة إلى النحو مِن خلال إهمال بعض الروّاد لشأنه، وعدم النظر فيه؛ وذلك لحداثة عهده بالنسبة إلى النحو، فسيّد القرّاء، وأعلم الناس بالعربيّة، أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) - على سبيل المثال- لم يكن يُعنى به، ففي المجلس الّذي ضمّ أبا محمّد اليزيدي (٢٠٢هـ) والأحمر (١٩٤هـ) قال اليزيدي مباهيًا ومفاخرًا بأستاذه، أبي عمرو:" لم يكن أحد بالنحو أعلم مِن أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف. فقلت له: ليس التصريف مِن النحو. إنّما هو شيء ولّدناه نحن، واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبل مِن أنْ ينظر فيما ولّد الناس"[٤].

وعلى مستوى التأليف، تمثّلت الترجمة العمليّة لهذا الموقف مِن الصرف في تأخير بحوثه عن البحوث النحوية مِن ناحية، وفي تخصيصهم مِساحة بحثية صغيرة جدًا له بالقياس إلى النحو، مِن الناحية الأخرى.

وفي الحقيقة إنّ الصعوبة التي تحدّثوا عنها، وألصقوها بالصرف، ما هي إلاّ صعوبة مُصطنعة، لا طبيعيّة، أيْ صعوبة خارجيّة لا داخليّة؛ إنَّها ليست في الصرف علمًا ومادةً، وإنّما هي في الصرف تناولاً،

وأسلوب معالجة. فالمنهج المعياري الذي أخذوا به أنفسهم لمّا كان لا يتعامل في كثير مِن الحالات مع ما هو كائن، وإنّما مع ما كان، أو ما ينبغي أنْ يكون. وبعبارة أخرى لمّا كان المنهج المعياري كثيرًا ما يتنكّر للواقع اللغوي، أي الاستعمال، لصالح القاعدة، أخذًا بما يمكن أن نسمّيه مبدأ توحّد الأنظمة monosystemic principle القائم على فكرة فلسفية منطقية، هي فكرة الأصل والفرع، الّتي تقضي بأنَّ هناك أصلاً واحدًا ثابتًا ترجع إليه كلّ الصيغ؛ الصحيح منها والمعتلّ على حدّ سواء - اضطرّهم ذلك إلى حشد الأمثلة المختلفة والمتباينة تحت مظلّة نظام واحد صارم(٥)، كما اضطرّهم كذلك إلى المبالغة في الافتراضات، وإلى الذهاب بعيدًا في التأويلات، والتخريجات الخالية - في الواقع - مِن أيّ فائدة علميّة أو تعليمية، ذلك أنّها لم تزد على كونها مظهرًا مِن مظاهر البراعة في التصوّر والتخيّل، والقدرة الفائقة على الجدل والمناظرة، إلى الحدّ الذي أصبحت معه المعالجات الصرفية تبدو - في كثير من الأحيان - وكأنها ضرب مِن الأحاجي والألغاز، التي لا يستطيع أنْ يتعامل معها، ولا يقدر على فكّ مغاليقها، واستيعابها إلا مَن رُزق قدرة غير عاديّة على الجدل والمناظرة.

وقد زاد التنافس العلميّ فيما بينهم هذه السِّمة حدة وقوة أكثر فأكثر، حتّى أصبح معه الإيغال في الافتراض والتعليل، والتكلّف في التأويل، رمزًا لقوّة العارضة، ومظهرًا لقوّة الحجّة، وسداد الرأي. ومَن ينظر في تفسيرهم لجمع "شيء" على "أشياء"، أو في جمع "خطيئة" على "خطايا"، أو في إسناد الأجوف المعتلّ إلى ضمائر الرفع المتحركة... يجد خير دليل على صحّة ما نقول.

لقد ترك المنهج المعياري القائم على مبدأ توحّد الأنظمة أثرًا سيّئًا في الدرس اللغوي عامّة، والدرس الصرفي خاصّة، ممّا جعله أقلّ العلوم اللغوية حظًّا مِن الإجادة، وحسن النظر؛ فقليله مستساغ مقبول، وكثيره متكلّف مرفوض. ومن هنا كانت الحاجة ماسّة إلى معاودة النظر، والمراجعة باستمرار، وإلى ضرورة إحداث تغيير أساسيّ في منهجيّة البحث[٦]، وذلك للعمل على تحرير الصرف ومسائله من إسار التفكير المنطقي المجرّد، وجعله أكثر ارتباطًا بالواقع اللغوي، وأكثر تمشّيًا وانسجامًا مع معطيات الدرس اللغوي الحديث.

ومِن أجل تيسير الصرف، وتخليصه ممّا شابه من هنات، ارتفعت الأصوات مؤخرًا مطالبة بضرورة التخلّي عن المعالجات المعياريّة المنطقية، لما تسبّبه في أحيان كثيرة مِن قطع للصلة بين الظاهرة الصرفية والواقع اللغوي، ممّا يجعل الدارس يحلّق في عالم مِن التخيلات والافتراضات، التي لا وجود لها إلا في أذهان الصرفيّين فقط، الأمر الّذي نجم عنه إحساس بصعوبة كبيرة تجاه هذا العلم، ومن ثَمّ النفور منه لصعوبة التعامل معه.

وللتخلّص مِن سطوة المنهج المعياري المنطقي، وتفادي سلبيّاته، نادى الكثيرون بضرورة تغيير قبلة البحث الصرفي من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي الذي يمثّل روح العصر، وعنوان المرحلة، والمنحاز بطبيعته إلى الاستعمال، والواقع اللغويين، وبعبارة أخرى علينا الابتعاد عن المركزيّة اللغويّة، والأخذ في المقابل بمبدأ تعدّد الأنظمة polosystemic principle ، فنميّز في المعالجة بين الصحيح والمعتل،

حتّى نضفي على الدراسة الصرفية سمة العلمية والموضوعيّة. ولا أظنّنا نُضيف جديدًا إذا ما قلنا إنّ الدراسات اللغويّة، أو اللسانيّات لم تصبح عِلمًا بالمعنى الحقيقي للعلم إلاّ يوم تخلّت عن فرض القواعد، واتّجهت بدلاً من ذلك إلى رصد الوقائع، إذ اللسانيات ميدان علميّ اختباريّ؛ لأنّها تتناول مادّة وجودها سابق لدراستها، ومن هنا كانت الغاية الأساسيّة التي يسعى إليها اللساني هي وصف ما يعرضه الواقع اللغويّ عليه، وتفسيره، وبيان السبب أو الأسباب التي لأجلها جاءت الظواهر اللغويّة على ما هي عليه. ورصد الوقائع اللغويّة أو وصفها هو المنهج الّذي ألزمنا أنفسنا السير على هداه في معالجة القضايا الصرفية التي تناولناها في هذا البحث، رافضين كلّ الآراء والتحليلات التي لا تأخذ في الحسبان هذا الواقع، ولا تصدر عنه. ولا تكون منسجمة معه. وعليه، فلا اعتداد بأي رأي أو تفسير قائم على تصورات وافتراضات صادرة عن تأمّلات ذاتيّة، تفتقر إلى عنصر المقبوليّة، وتخلو من سمة العلميّة والموضوعيّة.

ومن باب الحرص على العلميّة والموضوعيّة في الدراسات اللغويّة عامّة، والدراسات الصرفيّة خاصّة، نادى الكثيرون - كما ذكرنا سابقًا - بضرورة تغيير قبلة البحث العلمي من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي. ولعلّ أبرز هذه الأصوات، وأبعدها أثرًا في هذا المجال، صوت كمال بشر، وذلك في مقالته المهمة: "مفهوم علم الصرف" [٧]، وعبد الله درويش في مقالته: "نظرة في الإعلال الصرفي"[٨]، والطيب البكوش في كتابه: "التصريف العربي"[٩]، وداود عبده في كتابه: "دراسات في علم أصوات العربية"[١٠]، وعبد الصبور شاهين (٢٠١٠م) في كتابه:

"المنهج الصوتي للبنية العربية"[١١]، وديزيره سقّال في كتابه: "الصرف وعلم الأصوات"[١٢]...

٢- في الصرف العربي، ثغرات ونظرات

لا نستطيع في بحثنا هذا أنْ نستعرض كلّ الثغرات ونقاط الضعف التي يعاني منها الصرف العربي، فهي من الكثرة بحيث لا يتّسع لها بحث كهذا، ولذلك فإنّنا سنركّز على جوانب محدودة جدًّا من الأبواب الصرفيّة، نتّخذها كعيّنة، نلقي من خلالها الضوء على ما تعاني منه الدراسة الصرفيّة التقليديّة من هنات، مبرزين أوجه ضعفها، و- من ثَمّ - عدم مقبوليّتها، ومقدّمين في المقابل ما نعتقد أنّه الوصف الصحيح، والتفسير العلميّ السليم.

والذي نحبّ أنْ نؤكّده بادئ ذي بدء هو أنّنا لا نهدف أن نجعل من بحثنا هذا منبرًا للتشهير بآراء القدماء؛ لأنّه من الظلم بمكان أنْ نحاكم آراءهم وفقًا لمعايير العصر الحالي؛ عصر الذّرة وغزو الفضاء، وعصر التطورات التكنولوجيّة الهائلة. ولكن علينا في المقابل ألاّ ننظر إلى ما حفل به التراث بهذا الصدد على أنّه غاية في حدّ ذاته، وإنّما على أنّه مجرّد وسيلة، علينا استثماره، وتحويله من عبء ثقيل في بعض جوانبه، يقيّد الخُطَا، ويعرقل التطوّر والتقدّم، إلى معين ثرّ نمتح منه، ونستفيد من محتوياته في صنع ثقافتنا الحاضرة، وتطويرها، لنحقّق لأمّتنا المكانة اللائقة بها بين سائر الأمم.

ومن باب الأخذ في الحسبان طبيعة الأسباب المسئولة عن وجود الثغرات والهنات الصرفيّة، ارتأينا أنْ نُقسّم الكلام عليها إلى قسمين:

الأول: يتناول الثغرات الناجمة عن الخطأ المنهجي المتمثّل في الخلط بين الصحيح والمعتل.

والآخر: يتناول الثغرات الناجمة عن عدم الإفادة الحقيقيّة من معطيات علم الأصوات.

وفيما يأتي عرض مفصّل لهذين النوعين؛ كلّ على حدة.

أولا : الخلط بين الصحيح والمعتل

كان يفترض في القدماء، بعد أنْ اهتدوا إلى التمييز في الكلم نوعيًّا بين الصحيح والمعتل، أنْ يهتدوا إلى التمييز بينهما كميّا أيضًا، بأنْ يعدّوا المعتلّ، نحو: قام، وباع، وغزا، ورمى...ثنائيًا لا ثلاثيًا، وأنْ يميّزوا - من ثَمّ - بينهما في المعالجة والأحكام، فيدرسوا كلَّ نوع منهما على حدة، وأنْ لا يخلطوا بينهما. وهذا – للأسف - ما لم يحصل؛ إذْ لم يُوفّقوا إلى التمييز بين البنى العميقة لهذا النوع مِن الأفعال، وبناها السطحيّة؛ وذلك بسبب نظرتهم إلى الألف - وهي مجرّد فتحة طويلة - على أنّها حرف مشكّل بالسكون، جيء به بدلاً من العين في الأجوف، وبدلاً مِن اللام في الناقص، وبذلك ظلّ هذا النوع من الأفعال - على الرغم من إعلاله - باقيًا على حاله عندهم، وكأنّ شيئًا لم يحدث فيه أو يتغيّر، أي ظلّ يُنظر إليه على أنّه ثلاثيّ. ولهذا فقد أخذوا يعاملون المعتلّ الثنائي معاملة الثلاثي، على الرغم من بعد الشقّة بينهما، وتباين حاليهما، ممّا تسبّب في اضطراب واضح - عندهم - في المعالجة، بسبب الخلط بين الأنواع، نجم عنه جملة من التحليلات والأحكام

المجانبة - في رأينا - للصواب. ولتوضيح ذلك نقدّم تصوّر القدماء لصياغة كلٍّ من اسم الفاعل واسم المفعول من الأجوف والناقص.

أ- صياغة اسم الفاعل

١- صياغة اسم الفاعل من الأجوف المُعلّ

في اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف المُعلّ نحو: "قال وباع" لم يأخذ القدماء الواقع اللغوي، أو البنية السطحية بعين الاعتبار في عمليّة الاشتقاق، وتعاملوا بدلاً من ذلك مع الأصل التاريخي، أي البنية العميقة لهذين الفعلين وأمثالهما، أيْ مع: "قَـوَلَ qawala" ، و"بَيَـعَ baya'a". وبصبّ مادّة هذين الفعلين في قالب " فاعل"، نحصل على اسم الفاعل منهما: "قاوِل" و"بايع". ثم تُعلّ الواو والياء فيهما بقلبهما همزة، فيصبحان: "قائِل" و"بائع" بوزن "فاعل"! قال سيبويه (١٨٠هـ) موضّحًا ذلك: "اِعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنَّهم يكرهون أنْ يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ "فَعَلَ" منه. ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هنا الواو والياء، إذْ كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة مِن ياء قضاء "وسقاء" حيث كانتا معتلّتين، وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: "خائف" و"بائع"[١٣]. وعلى هدي من كلام سيبويه، ونسجًا على منواله أخذ أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) يوضّح بدوره ما يجري ههنا قائلاً: "فأمّا اسم الفاعل مِن هذه الأفعال المعتلّة عيناتها، فإنّها تعتلّ كما اعتلّت أفعالها، واعتلالها لا يخلو مِن أنْ يكون بالحذف أو بالقلب، فلما لم يجز الحذف فيها للالتباس، اعتلّت بالقلب همزة؛ لوقوعها قريبة مِن الطرف

بعد ألف زائدة، فأُعلّ إعلال قضاء وسقاء، ونحوه ... وذلك قولهم: قائل وبائع"[١٤].

ومِن كلام سيبويه وكلام أبي عليّ مِن بعده نخرج بشيئين:

الأوّل: هو أنّ اسم الفاعل محمول في إعلاله على الفعل، قال ابن جنّي:" وأسماء الفاعلين في هذا، والمفعولين والظروف والمصادر سواء؛ لأنّها كلّها جارية على الأفعال، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها" [١٥]. ويرجع ذلك إلى أنّ الأفعال - من وجهة نظرهم - هي الأصل في الإعلال؛ لكونها فرعًا على الأسماء في اللفظ والمعنى، ولثقلها؛ إذ هي موضوعة للتنقّل في الأزمنة، والتّصرّف، وأمّا الأسماء فمجرّد سمات على المسمّيات.[١٦].

والآخر: هو أنّ الهمزة في "قائل" و"بائع" بدل مِن عين الكلمة، وأنّ وزن الكلمة - من ثَمّ - هو: "فاعل".

والظاهر مِن كلام سيبويه، وكلام أبي علي مِن بعده، أنَّ الهمزة في "قائل" و"بائع" بدل مِن الواو والياء في الأصل التاريخي: "قاول" و"بايع". يدلّ على ذلك قول سيبويه في الاقتباس السابق: "فهمزوا هذه الواو والياء".

ويبدو أنّ بعض القدماء قد أخذ بظاهر كلام سيبويه، فاعتقد - من ثَمّ - بأنّ الهمزة قد أُبدلت من الواو والياء مباشرة، وعلّل ذلك بالقول: إنّ الهمزة في هذا المقام أخفّ منهما[١٧]، أي أنّ الإبدال ههنا كان طلبًا للخفّة. ونحن لا نعرف في الواقع، على أيّ وجه تكون الهمزة - التي هي

نبرةً تُخرج من الصدر باجتهاد[١٨]، فكانت - من ثَمّ - أكثر الأصوات إجهادًا - على أيّ وجه تكون أخفّ من الواو والياء ههنا؟

أمّا الصرفيّون المحقّقون فيرون أنّ عبارة سيبويه هذه فيها شيء من التسامح، والعموم، وأنّ علينا أنْ نحملها على المجاز لا على الحقيقة، وهذا ما يُفهم من كلام المبرّد (٢٨٥هـ)، قال في المقتضب:" فإن بنيت فاعلاً من " قلت وبعت" لزمك أن تهمز موضع العين؛ لأنّك تبنيه من فعل معتلّ ... وذاك أنّه كان " قال" و" باع"، فأدخلت ألف " فاعل" قبل هذه المنقلبة، فلمّا التقت ألفان – والألفان لا تكونان إلاّ ساكنتين - لزمك الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: " قالٌ"، فحرّكت العين؛ لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا حُرّكت صارت همزة، وذلك قولك: "قائل وبائع"[١٩].

وعليه، فالهمزة - من وجهة نظرهم - هي بدل من الألف، لا الواو أو الياء. قال ابن جنّي: " والألف التي أُبدلت الهمزة عنها، بدل من الياء والواو، إلاّ أنّ النحويّين إنّما اعتادوا هنا أنْ يقولوا: إنّ الهمزة منقلبة من ياء أو واو، ولم يقولوا من ألف؛ **لأنّهم تجوّزوا في ذلك**، ولأنّ تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو. فلمّا كانت بدلاً منهما، جاز أنْ يُقال: إنّ الهمزة منقلبة عنهما، فأمّا الحقيقة فإنّ الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أو الواو. وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حُذّاق أصحابنا"[٢٠].

وبناءً على هذا، راح ابن جنّي يوضّح لنا - وعلى نحو مفصّل - حقيقة ما يجري ههنا قائلاً: "إنَّما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن "فاعل" نحو: "قائم" و"بائع"؛ لأنّ العين كانت قد أُعلّت، فانقلبت في "قام" و"باع" ألفا، فلمّا جئت إلى اسم الفاعل، وهو على "فاعِل" صارت قبل عينه ألف "فاعل"، والعين قد كانت انقلبت ألفًا في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهما: "ق اْ اْ م"، فلم يجز حذف إحداهما فيعود إلى لفظ "قام"، فحُرِّكت الثانية التي هي عين، كما حُرّكت راء "ضارِب"، فانقلبت همزة؛ لأنَّ الألف إذا حُرِّكت صارت همزة، فصارت: "قائم" و" بائع" كما ترى" [٢١].

وقلب الألف ههنا همزة لا يزيد - من وجهة نظر الزمخشري (٥٣٨هـ) - على كونه وسيلة، أو حلاً وسطًا، للتّخلّص من التقاء المتنافرين؛ الألف والحركة؛ فـ: "الألف حرف هوائي، يجري مع النفس لا اعتماد له في الفم، والحركة تقطع جري الحرف عن استطالته، فلذلك لم يجتمعا. ومتى حُرّكت انقلبت همزة، فتخرج عن أصلها"[٢٢].

هذا هو موقف القدماء مِن صياغة اسم الفاعل مِن الأجوف المُعلّ. إنّه عندهم على وزن "فاعل"، والهمزة فيه قائمة وظيفيًّا مقام عين الكلمة.

وإذا ما تركنا القدماء وآراءهم جانبًا، ورحنا نستطلع آراء المحدثين، من عرب ومستشرقين، بهذا الخصوص، نجد أنّ منهم من تمسّك بوجهة نظر القدماء، ولم يحد عنها قيد شعرة، مثل ديزيرة سقّال[٢٣]. ويبدو أنّ هذا هو ما ذهب إليه المستشرقون أيضًا، فالهمزة في مثل: سائر، وقائل،

تحلّ – على حدّ قول وليم رايت (Whrght) (1830- 1899م) – محلّ العين [٢٤].

ومن المحدثين من لم يقتنع بفكرة إبدال الواو والياء ألفًا، لصعوبة تفسير ذلك صوتيًّا- مثل عبد الصبور شاهين – ففسّر وجود الهمزة بأنّها مجرّد تعويض موقعيّ عن العين المحذوفة، ذلك أنّه عند صياغة اسم الفاعل من هذا النوع من الأفعال، تعود عينه إلى الظهور لتقع بعد ألف الصيغة، هكذا: قاوِل: qaa-u-il مما يُؤدّي – على حدّ قوله – إلى توالي الحركات الكثيرة، وهو ما لا يسيغه الناطق العربي، وفي موقع النبر في الصيغة خاصّة، لذلك تحذف الواو والياء، ويؤتى بالهمزة مكانهما[٢٥].

وفي الواقع إنّ تفسير عبد الصبور شاهين هذا غير مقنع ولا مقبول، للأسباب الآتية:

أوّلاً: إنّ هناك خلطًا واضحًا بين البعدين: الآني والتعاقبي عنده، أو بين البنى السطحيّة والبنى العميقة، فالفعلان " قال وباع" اللذان يمثّلان البعد الآني، متطوّران عن " قَوَلَ و بَيَعَ" اللذين يمثّلان الأصل التاريخي، أو البعد التعاقبي للظاهرة اللغويّة، وصياغة اسم الفاعل إنّما تكون من "قال وباع" اللذين يمثّلان البنية السطحيّة الآنيّة، التي تُعدّ واقعًا لغويًّا جديدًا. وهما – كما هو ظاهر- يخلوان تمامًا من الواو والياء، فعلى أيّ وجه يُفهم ظهور الواو والياء في الصيغ المزعومة: قاوِل وبايِع، مع أنّه ليس ثمّة واو ولا ياء في الأصل المشتقّ منه: قال وباع؟

ثانيًا: ليس صحيحا أنّ البنية العميقة لاسم الفاعل من الفعلين:" قال وباع" هي: qāuil و bāii‘ ، وإنّما هي: qāwil ، و bāyi‘

ثالثًا: ليس صحيحًا أنّ النبر في "قاول، وبايع" يقع على المقطع الثاني، إنّما هو على المقطع الأوّل؛ أي على: المقطع: "قا، وبا".

رابعًا: لو سلّمنا جدلاً واعتباطًا بأنّ الواو والياء تعودان لتقعا بعد ألف الصيغة في: "قاوِل" و"بايِع" فإنّه من الصعب جدًّا التسليم بأنّ سياقًا كهذا لا يُسيغه العربيّ؛ لأنّ الواقع اللغوي يدحضه، إذْ قد جاء ذلك في كلامهم، قالوا: عَوِر فهو عاوِر، وحَوِل فهو حاول، وحَوِر فهو حاور، وصَيِد البعير فهو صايد [٢٦].

ومن المحدثين مَن أراح نفسه مِن كلفة الإتيان بتفسير لوجود الهمزة في اسم الفاعل مِن الأجوف في مثل: "قائم" و"بائع" واكتفى بالقول إنّ الهمزة ههنا أصل، لا بدل، ولا عوض؛ بناءً على رأيه في أنَّ الأصل في الفعل: "قام" و"باع" هو: ق أ ل، و ب أ ع، أي أنّ العين همزة من أصل الوضع. وهذا هو ما ذهب إليه داود سلّوم [٢٧]، قال بهذا الخصوص:" إنّ الشيء الذي يبقى أكيدًا في نفسي أنّ أصل هذه الأفعال لا يمكن إلاّ أنْ يكون همزة في الأصل، وإلاّ لما وجدنا الهمزة تظهر في بعض تصريفاتها"[٢٨]. وقد دلّل على صحّة وجهة نظره باسم الفاعل من هذا النوع من الأفعال، حيث يأتي مهموز العين، نحو:" قائل، وبائع". فظهور الهمزة فيه دلّ – من وجهة نظره – على أنّ عين الفعل كانت همزة في يوم ما"[٢٩]. وما ذهب إليه داود سلّوم هو – من حيث البعد والغرابة– أقرب إلى الرجم بالغيب منه إلى التحقيق العلميّ السليم؛ إذْ لو كان الأمر كما يرى، لكان ينبغي لهذا الأصل المزعوم أنْ يظهر ولو في بعض الاستعمالات، ولكنّه لم يُسمع البتّة مجيء قأل ولا بأع.

وبعد هذا العرض المفصّل لمختلف آراء اللغويين؛ قدامى ومحدثين، بشأن صياغة اسم الفاعل مِن الأجوف المعلّ نحو: قام وباع، نقول: إنَّ كلّ ما ذكروه بهذا الخصوص غير مقنع ولا مقبول؛ لكونه مبنيًّا على صيغ تاريخيّة، وافتراضات وهميّة، والمعالجة العلميّة تقتضي منّا التعامل مع الواقع اللغوي كما هو، فلا نغيّر من طبيعته، ولا نفرض عليه واقعًا آخر. والتقيّد بالواقع يفرض علينا أنْ نعامل هذا النوع من الأفعال على أنّه ثنائيّ البنية لا ثلاثيّها، وأنَّ وزنه - مِن ثَمّ - هو "فال". وقديمًا كان الجرجاني (٤٧١هـ) قد قرّر ذلك حكمًا عندما أجاز في المبدل مِن الحرف الأصلي أنْ يُعبَّر عنه بالبدل، فيقال في "قال": إنَّه على وزن "فال""[٣٠].

وإذا كان الجرجاني قد نادى بثنائيّة هذا النوع من الأفعال بطريقة غير مباشرة، وأجاز- من ثَمّ- وزنها على "فال"، ولم يوجبه، فإنّنا مِن جانبنا نقول: إنّ هذه المعلاّت ثنائيّة، ولذا يجب وزنها على "فال"؛ وذلك مراعاة لواقعها، وما ينطق به لسان حالها؛ ذلك أنّ الوزن في حقيقته تمثيل صوتيّ، ومِرآة صادقة للموزون، ووزن المعلّ مثل "قال" على "فَعَلَ"، فيه مخالفة ظاهرة للموزون، من حيث عدد الأصوات، ومن حيث عدد المقاطع ونوعها. وهو في الحقيقة وزن للأصل التاريخي، أي البنية العميقة الغابرة، لا البنية السطحيّة الحاضرة. ثُمّ إنّ الوزن على هذا النحو يوهم أنّ الفعل المعلّ تامّ، وأنّه لم يجر على بنيته أيّ تغيير، وهذا تجديف على الحقيقة ومخالفة صريحة للواقع؛ لذا يجب التّمسّك بالظاهر، أي بالبنية السطحيّة فقط عند الوزن. وطريقة القدماء في التعامل مع المعتلاّت مبنيّة على أساس معاملة المعتلّ معاملة الصحيح، تمسّكًا منهم بمبدأ توحّد الأنظمة كما قدّمنا. هذا علاوة على أنّ التعامل مع

الأصل التاريخي للمعتلاّت يُفقد الوزن قيمته وفائدته الحقيقيّة، ألا وهي التمييز بين الأصول والزوائد على وجه الاختصار، وتبيان ما **طرأ على بنيتها مِن تغيّرات** لحروفها؛ بالحركة والسكون والحذف(٣١).

وإذا ما تعاملنا مع الأجوف المعلّ على أنّه ثنائيّ، لا ثلاثي، وأنّ وزنه – من ثَمَّ – هو: "فال"، لا "فَعَلَ"، تبيّن لنا أنّه من المستحيل مجيء اسم الفاعل منه تامًّا، أي على وزن "فاعل"؛ إذْ لا يجوز بحال أن يكون اسم الفاعل مِن الثنائي مماثلا لاسم الفاعل مِن الثلاثي غير المعلّ، نحو: عَوِر، وحول، أو مِن الثلاثي الصحيح، نحو: ضَرَبَ وكَتَبَ، لسبب بسيط هو أنّ الثنائي غير الثلاثي، وما يُشتقّ من الثنائي؛ أي الناقص، مخالف حتمًا لما يُشتقّ من الثلاثي؛ أي التامّ. وعليه، فإذا كان اسم الفاعل من " فَعَلَ" هو "فاعِل"، وجب أنْ يكون اسم الفاعل من " فال" هو " فائل". والهمزة هنا ليست بدلاً من العين كما يرى القدماء ومتابعوهم، ولا هي عوض عنها كما يرى بعض المحدثين، ولا هي أصل كما ادّعى آخرون، وإنّما الهمزة ههنا مجرّد صوت وظيفيّ تكوّن لعلّة صوتيّة محضة، هي منع التقاء حركتين، وهربًا من ابتداء المقطع بحركة؛ ذلك أنّه عند اشتقاق اسم الفاعل مِن نحو: قام وباع... تُصبّ مادة هذين الفعلين في القالب "فاعِل"، فيكون الناتج هو: قا م : qā im، وبا ع : bā i، وكما هو ظاهر لا يوجد في الفعل شيء يقابل عين الصيغة في القالب "فاعِل"، نظرًا إلى أنَّ الفعل ناقص؛ محذوف العين، فلا يوجد مقابل عين الصيغة سوى كسرة، وهذا يعني التقاء حركتين: الفتحة الطويلة، والكسرة، أي يتشكّل ما يعرف في الدراسة الصوتية الحديثة بـ: "hiatus". وهذا سياق صوتي مرفوض عربيًا وساميًّا أيضًا، قال بروكلمان: "مِن غير الممكن في اللغات السامية التقاء

حركتين التقاء مباشرًا"[٣٢]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ المقطع الأخير: "ـِل" يبدأ كما هو ظاهر بحركة، وهو مرفوض أيضًا؛ لأنّ المقطع في العربيّة خاصّة، واللغات الساميّة عامّة لا يبدأ إلاّ بصامت، قال بروكلمان:" كلّ مقطع يبدأ في اللغات الساميّة أصلاً بصوت صامت واحد أو همزة"[٣٣]. فإذا ما حصل أن ابتدأ مقطع ما بحركة، عمدت العربيّة إلى تحقيق الحركة، وتخليق الهمزة، قال بروكلمان:" كلّ حركة في أوّل الكلمة في اللغات الساميّة تنطق في الأصل **محقّقة، بمعنى أنّها تُسبق بهمزة**"[٣٤].

وعليه، فالهمزة في نحو:" قائل" و" بائع"، ما هي إلاّ صوت وظيفيّ ناجم عن تحقيق الحركة: "الكسرة" في بداية المقطع الثاني، وذلك للفصل بين الحركتين، ولتفادي ابتداء المقطع الثاني بحركة، وقد أشار جاردنر (Gairdner 1873-1928م) إلى أنّ الهمزة في العربيّة تُستخدم وظيفيًا لفصل الحركات بعضها مِن بعض، وأنَّ هذه الخاصية هي ما كان يقصد بالمصطلح القديم: "[35]"hiatus.

٢- اسم الفاعل مِن الناقص المعلّ (الثنائي) :

وكما لم يميّز القدماء في اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف بين الثنائي والثلاثي، لم يميّزوا في اشتقاقه كذلك بين الناقص الثنائي، نحو: رمى ودعا، والناقص الثلاثي، نحو: نسي ورضي ...

فعند صياغته مِن مثل: رمى: ramā ، ودعا: da'ā، وكلاهما على وزن "فعا"، يرى القدماء أنّ لام الفعل؛ الياء المنقلبة ألفًا في الأوّل، والواو المنقلبة ألفًا في الثاني، تعود، ثم تُحذف في حالتي الرفع والجر،

وتبقى في حالة النصب، لخفة الفتحة، قال سيبويه: "واعلم أنّ كلّ شيء كانت لامه ياءً أو واوًا، ثُمّ كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم فإنّها تعتلّ، وتُحذف في حال التنوين؛ واوًا كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبدًا، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواءً"(٣٦). وعلى هدي من كلام سيبويه، مضى ابن جنّي يوضّح لنا ما يجري ههنا قائلاً:". .. ومِن ذلك: هذا قاضٍ، وهذا مستقضٍ، ونظرت إلى ساعٍ. والأصل: قاضيٌ، ومستقضيٌ. وساعيٌ" فأسكنت الياء استثقالا للضّمّة أو الكسرة عليها في الجرّ، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين. وكذلك نظائره"(٣٧).

وفي السياق نفسه قال الأنباري (٥٧٧ هـ): "تقول هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ . والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، إلاّ أنّهم استثقلوا الضمّة والكسرة على الياء، فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين. وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين: أحدهما أنّ الياء إذا حُذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين، فإنّه لو حُذف، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه، فلمّا وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى. والثاني: أنّ التنوين دخل لمعنى، وهو الصرف، وأمّا الياء فليست كذلك، فلمّا وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى"(٣٨). هذا شأن الياء في حالتي الرفع والجرّ. وأمّا في حالة النصب فلا تُسكّن، بل تُحَرّك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب، لخفة النصب، أي الفتحة، على "الياء"(٣٩).

وواضح تمامًا من خلال ما قدّمنا أنّ تعليلاتهم لحذف الياء في حالتي الرفع والجرّ، بعضها وظيفي، وبعضها منطقي. فأمّا وظيفيًا، فالحذف قد وقع في الياء؛ لأنّه لم يُؤت بها لمعنى. بخلاف التنوين الذي جيء به علامة على التمكّن، والعلامة لا يجوز حذفها. وأمّا منطقيًا، فالمسوّغ لحذف الياء هو كونها حرف علّة، والتنوين حرف صحيح، والصحيح أقوى مِن المعتل(٤٠)، فمن ثَمّ كان أولى بالبقاء دونها.

وعليه، فاسم الفاعل مِن نحو: "رمى ودعا" يكون - على رأي القدماء - تامًا في المستوى العميق في الحالات الثلاث كلّها: الرفع والنصب والجر. وأمّا على مستوى البنية السطحية فيكون تامًا في حالة النصب فقط، وناقصًا فيما عداها.

وفي الواقع إنَّ ما ذهب إليه القدماء لا يصحّ إلاّ بالنسبة إلى الناقص التام، أي الثلاثي، نحو: نسي ورضي ... فهذا النوع مِن الأفعال لاشكّ في أنّ اسم الفاعل منه يكون تامًا في المستوى العميق فقط، وأمّا على مستوى البنية السطحية فهو تامٌ في حالة النصب فقط، وغير تامّ في حالتي الرفع والجر.

أمّا الناقص الثنائي، نحو: رمى ودعا... بوزن"فعا"، فاسم الفاعل منه ناقص أبدًا؛ على المستويين: السطحي والعميق كليهما؛ إذْ مِن غير الممكن أنْ يكون اسم الفاعل مِن "فعا" مماثلاً لاسم الفاعل مِن "فَعَلَ" أو "فَعِلَ"، وبعبارة أُخرى لا يمكن أنْ يكون ما يُشتقّ مِن الثنائي مماثلاً في صيغته لما يُشتقّ مِن الثلاثي، وتسوية القدماء بينهما في المعاملة، لا شكّ في أنّه خطأ منهجي، ناجم عن الخلط بين الأبواب ليس غير.

ولكنْ إذا كان اسم الفاعل مِن الناقص الثنائي "فعا" ناقصًا حقا، فكيف يُفسّر وجود الياء في حالة النصب، في مثل قولنا: رأيت قاضيًا، أو داعيًا، أو راميًا؟ والجواب عن ذلك هو أنّنا إذا ما سلّمنا بأنّ اسم الفاعل مِن الأجوف الثنائي: "فال" يكون على "فائل" لا محالة، فكذلك يجب أنْ يكون اسم الفاعل مِن "فعا" على "فاعٍ" أيضًا، وأمّا الياء الّتي تظهر فيه في حالة النصب، فليست لام الكلمة؛ لأنّ ما كان على" فعا" ثنائي، لا لام له حتّى تظهر في حالة النصب، وإذا كان الأمر كذلك، فما هذه الياء التي نراها موجودة في حالة النصب إلاّ ياء قد تخلّقت نتيجة لعلّة صوتيّة خالصة، ألا وهي الانزلاق مِن الكسرة إلى أيٍّ من الحركات بعدها. وهكذا فإنّ الفعل "قضى" بوزن "فعا" - على سبيل المثال - عند صبّ مادّته في قالب "فاعِل" سيكون في المستوى العميق، في الحالات الثلاث، على النحو الآتي:

"قاضٍ- نُ" "qāḍi - un" (رفعًا)، وقاضٍ- نَ": "qāḍi - an"، (نصبًا)، و"قاضٍ- نِ": "qāḍi - in" (جرًا). وهكذا تتابع- كما هو ظاهر- حركتان، وهو أمر مرفوض، وعلى نحو آليّ تتخلّق الياء بسبب الانزلاق مِن الكسرة إلى أيٍّ من هذه الحركات التي بعدها، وبذلك تصبح الصيغ هكذا: قاضيٌ بوزن "فاعيٌ" رفعًا، وقاضيٍ بوزن "فاعيٍ" جرًا. ثم تجري على هاتين الصيغتين عمليّة تحويل أخرى قوامها إسقاط المزدوج الصاعد برُمّته: "يُ: yu، ويِ: yi" لثقله؛ لكونه إمّا تتابع أضداد، مثل: "yu"، وإما تتابع أمثال مثل: "yi"، وكلاهما مرفوض عربيًا، فنحصل في النهاية على البنية السطحية لهما، وهما: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وكلاهما بوزن: "فاعٍ". غير أنّنا ننتقل إلى البنية السطحيّة مباشرة في المرحلة الثانية في حالة

النصب، أيْ "قاضيًا" بوزن "فاعيًا". وكما هو ظاهر للعيان، فإنّ اسم الفاعل مِن هذا النوع مِن الأفعال ناقص أبدًا في المستويين كليهما: العميق والسطحي، غير أنّ صياغته من هذا النوع من الأفعال تتمّ على ثلاث مراحل في حالتي الرفع والجرّ، وعلى مرحلتين فقط في حالة النصب.

ولكن قد يُحتفظ ببعض الصيغ التاريخيّة للناقص غير المعلّ نحو: " مَضَيَmaḍaya:"، وذلك في الشعر خاصّة، فمن المعروف أنّ الشعر كثيرًا ما يُحافظ على القديم(٤١)، فيأتي اسم الفاعل منه تامًّا، أي على وزن " فاعل"، نحو: " ماضِيٍ" كما في قول جرير(١١٠هـ):

فيومًا يوافيني الهوى غير **ماضِيٍ** ويومًا ترى منهنّ غولاً تغوّل

وقد عُدّ ذلك من جملة الضرورات الشعريّة(٤٢). ففي الشعر يجوز أنْ يُجرى الحرف المعتلّ مجرى الحرف الصحيح مِن جميع الوجوه؛ لأنّه الأصل(٤٣). ولإخراج الكلمة مِن دائرة الضرورة، والشذوذ، ذهب ابن القطّاع(٥١٥هـ) إلى أنّ هناك تصحيفًا قد حصل على الكلمة، وأنّ الصحيح فيها هو: ما صِبا، أي من غير صِبًا منهنّ إليّ، و"ليس ماضِيٍ"(٤٤). وأمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد حكى عن المبرّد (٢٨٥هـ) أنّ المازني ذهب إلى أنّ الرواية المعتدّ بها هي: "ليس ماضيًا"(٤٥).

والّذي يظهر أنّ ما ذكره ابن القطّاع ما هو إلاّ تحريف لما حكاه المبرّد عن المازني. وعلى أيّ حال، فإنّ ما ذهب إليه كلّ من المازني وابن القطّاع، لا يُلغي الرواية الأولى، أي: "غير ماضيٍ"؛ لأنّها رواية سيبويه(٤٦)، ورواية سيبويه عن العرب لا سبيل إلى ردّها؛ لأنّه ثقة.

ومن باب اضطراد التغييرات، وتعميمات القياس، يُحمل المنصوب أحيانًا على المرفوع والمجرور، فتحذف ياؤه هو الآخر قياسًا عليهما، قال الشمّاخ[٤٧]:

أكاشر أقوامًا حياءً وقد أرى صدورهم **بادٍ** عليّ مِراضها

والقياس: باديًا. ومثله قول المجنون[٤٨]:

فلو أنّ **واشٍ** باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

والقياس: واشيًا. ومثله قول بشر بن أبي خازم[٤٩]:

كفى بالنأي مِن أسماء **كافٍ** وليس لحبّها إذْ طال شافٍ

والقياس: كافيًا.

وقد بيّن أبو عليّ الفارسيّ وجه القياسيّة في حمل المنصوب على كلٍّ من المرفوع والمجرور في هذه الشواهد فقال:" وهذا في الشعر منه كثير، وفي الكتاب منه غير بيت، ووجه القياس فيه أنّ الألف قريبة من الياء، وواقعة موقعها في مواضع تراها، فكما أنّ الألف من "المثنّى" في الأحوال الثلاث على صورة واحدة، كذلك الياء فيهن عليها"[٥٠].

وقد عدّ ابن جنّي ذلك لغة لبعض العرب، قال في المنصف: "ومِن العرب مَنْ يُشبّه الياء بالألف لقربها منها فيقول: "لنْ يرمي" بإسكان الياء، ويقول على هذا: "**رأيت قاضٍ**"، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة"[٥١]. ولكنّ الذي عليه جمهور النحاة أنّه ضرورة شعريّة، لا لغة، قال المبرّد: "ويُضطرّ الشاعر إلى إسكانها في النصب، فيكون ذلك جائزًا له"[٥٢]. وقال في موضع آخر: "وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ هذه الياء

تُسكّن في الرفع والخفض، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب، قاس هذه الحركة على الحركتين: الضّمّة والكسرة الساقطتين فشبّهها بهما، فجعلها كالألف الّتي في" مُثنّى" على هيئة واحدة في جميع الإعراب"[٥٣].

ب- صياغة اسم المفعول

١- مِن الأجوف المعلّ(نحو قال وباع) :

يشتقّ اسم المفعول كما هو معروف مِن المبني للمجهول. ،وصيغة المبني للمجهول لِما كان على "فال" مثل: "قال" و "باع" هي: "فيل":fīla"، أيْ " قيل، وبيع"، وذلك بتحويل الفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة، على طريقة الحجازيين، المسمّاة بلغة إخلاص الكسر، وهي اللّغة المشهورة التي نزل بها القرآن الكريم.

ويكون على: "قول: laūq، وبوع: bū'a"، بوزن: "فول: fūla"، وذلك بتحويل الفتحة الطويلة إلى ضمّة طويلة، وهذه الطريقة في بناء الفعل للمجهول تُنسب إلى هُذَيْل وبني فَقْعَس ودُبَيْر، وهم مِن فصحاء بني أسد، قال الفرّاء (٢٠٧هـ):" بنو أسد يقولون: قول وقيل بمعنى واحد، وأنشد:

وابتدأت غضبى وأمّ الرحال وقول لا أهل له ولا مال

بمعنى: وقيل"[٥٤]. وتُنسب هذه الطريقة أيضًا إلى بني ضبّة، وبعض بني تميم[٥٥]، وتُعرف في الاصطلاح بلغة إخلاص الضّمّ.

وهناك لهجة أخرى، هي بين بين، أيْ بين إخلاص الكسر وإخلاص الضمّ، تعرف في الاصطلاح بـِ "الإشمام"، وتُنسب إلى كثير مِن قيس وعقيل، ومَنْ جاورهم، وعامّة بني أسد [٥٦].

والذي يَهمّنا منها ههنا اللهجتان الأوليان، أيْ، إخلاص الكسر، وإخلاص الضم.

وبدلاً مِن مراعاة الواقع، والاستعمال الحي للمبنى للمجهول: "قيل وبيع" أو "قول وبوع" انطلق القدماء مِن الأصول التاريخية لهذه الصيغ، فتركوا بذلك الظاهر الجليّ، وتمسّكوا بالباطن الخفيّ، لا لشيء إلاّ حملاً للمعتلّ على الصحيح، والثنائي على الثلاثي، قال سيبويه: "ويعتلّ "مفعول" منهما [٥٧] كما اعتلّ "فَعَلَ"؛ لأنَّ الاسم على "فُعِل" "مَفْعول"، كما أنَّ الاسم على "فَعَل" "فاعل"، فتقول: مزور ومصوغ، وإنَّما كان الأصل. مَزْوور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في: "يَفْعَل" و"فَعَل"، وحذفت واو "مفعول" لأنَّه لا يلتقي ساكنان ... وتقول في الياء: مبيع ومهيب، أسكنت العين، وأذهبت واو مفعول؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في: "بيض"، وكان ذلك أخفَّ عليهم مِن الواو والضمّة، فلم يجعلوها تابعة للضمّة، فصار هذا هو الوجه عندهم" [٥٨].

وقد ذهب الرضي إلى أنّ الذي دفع سيبويه إلى القول بحذف الساكن الثاني، لا الأوّل خلافًا للقياس هو الأخذ بالظاهر في اسم المفعول من الأجوف اليائي نحو" مبيع". فثبوت الياء ههنا جعله يحكم بسقوط الواو، ثمّ حمل الأجوف الواوي على الأجوف اليائي، قال في شرح الشافية:

"فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان، والأولى مدّة، وإنّما حكم بذلك؛ لأنّه رأى الياء في اسم المفعول من اليائي ثابتة بعد الإعلال، نحو:" مبيع"، فحدس أنّ الواو هي الساقطة عنه، ثمّ طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي"[٥٩].

وأمّا ابن جنّي فقد أرجع إسكان عين "مفعول" ههنا إلى سببين اثنين:

الأول: منطقي، هو القياس على الفعل

والآخر: صوتي، هو استثقال الضمّة، قال بهذا الخصوص: "إنَّما وجب إسكان عين الفعل مِن "مَبْيوع"، و"مَقْوول" عندهم جميعًا؛ لأنَّ: "قيل وبيع" عندهم معتلاّن، فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما، ولأنَّ الضمة مُستثقلة في الياء والواو"[٦٠]. وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ):" قالوا فيما كان مِن الواو:كلام مَقول، وخاتم مَصوغ. وفيما كان مِن الياء: ثوب مَبيع، وطعام مَكيل. وكان الأصل: مَقْوول، ومَصْووغ، فأعلّوهما بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، فسكنت العين، والتقت ساكنة واو مَفعول، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكين" [٦١].

وقول ابن يعيش: "فحذفت إحداهما" يدلّ على أنّ هناك خلافًا قد نَشِب بين القدماء بصدد هذا المحذوف؛ أهو العين أم هو ما يسمى بواو مفعول؟ فكانوا - مِن ثَمّ - فريقين، ولكنْ غير متكافئين عددًا وأنصارًا؛ فالخليل (١٧٥هـ) وسيبويه ومعهما جمهور الصرفيين ذهبوا - مُعَوّلين على أسس منطقية خالصة - إلى أنَّ المحذوف هو الساكن الثاني؛ أي: واو "مفعول"؛ لأنّها زائدة، والعين أصل، والأصل أقوى مِن الزائد [٦٢]، ولذلك فإنّه لمّا احتيج إلى حذف حرف، كان الحرف الزائد أولى

بذلك[٦٣]، ثُمّ إنّ الأوّل أقلّ تغييرًا، والكلمة بحذف الثاني تكون أخفّ منها بحذف الأوّل، كما أنّه يعمل كذلك على التمييز بين المفعولين: الواوي واليائي[٦٤].

وقد انتصر ابن يعيش لهذا الرأي، واحتجّ له بقولهم: "مبيع ومكيل"؛ إذْ لو كانت العين هي المحذوفة لقالوا: "مبوع ومكول"[٦٥]. وكذلك فعل التفتازاني (٧٩١هـ)، قال:" ومذهب سيبويه أولى؛ لأنّ التقاء الساكنين يلزم عند الثاني، فحذفه أولى، ولأنّ قلب الضمّة إلى الكسرة خلاف القياس"[٦٦]. أمّا الأخفش(٢١٥هـ) فذهب - مُعوّلاً على أسس لغوية وظيفية - إلى أنَّ المحذوف هو العين؛ لأنَّ المعهود لغويا أنّه إذا التقى ساكنان، أنْ يحذف الأول منهما، ثم إنَّ واو مفعول جيء بها لمعنى، وهو المدّ، والعين لم تأتِ لمعنى[٦٧]، فحذفها إذًا أولى.

وبالموازنة بين هذين الرأيين ظهر لنا جليًّا أنَّ رأي الأخفش هو الأقوى، ولهذا وصفه المازني بأنّه أقيس[٦٨]. وقد تابعه ابن جنّي على ذلك فقال- مُنوّهًا ومُزكّيًا رأيه هذا - : "وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن، وزيادة أبي عثمان عليه، وانفصاله مِن الزيادة، فعجب مِن العجب. وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه"[٦٩]. والّذي نعتقده هو أنّ المجاملة العلميّة فحسب هي الّتي أملت على ابن جنّي أنْ ينحاز إلى رأي الخليل وسيبويه دون الأخفش.

ويتّضح ممّا تقدّم أنَّ الفريقين يلتقيان في أمرين:

أوّلهما: أنَّهما كليهما قد خالفا مذهبهما، وخرجا عن رسومهما؛ فأمّا الخليل وسيبويه فلأنّهما حذفا ثاني الساكنين. والأصل عندهما، وعند

غيرهما هو حذف أوّل الساكنين، ولكنّ بعضهم قد برّأ ساحة سيبويه من هذه المخالفة، مبيّنًا أنّ هذه القاعدة إنّما يسري مفعولها إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، وأمّا ههنا فالأمر ليس كذلك، فالساكنان حرفا علّة(٧٠).

وأمّا مخالفة الأخفش لمذهبه، فلأنَّ الأصل عنده - مِن جهة - أنَّ الياء الساكنة تُقلب واوًا لانضمام ما قبلها، وإنْ كانت الياء ممّا يبقى. وقد كُسر ههنا ضمّ ما قبل الياء، مع أنَّ الياء ممّا يحذف (٧١). ومن الجهة الأخرى، فإنّ القاعدة عنده ألاّ يفعل ذلك إلاّ في الجمع لثقله، فلو بُني من البياض نحو "بُرْد" أي يراد به الواحد لقيل على حسب مذهبه: "بوض"(٧٢).

وثانيهما: الاتّفاق على أنّ هناك إعلالاً بالنقل قد حصل ههنا، قوامه نقل حركة العين إلى الفاء.(٧٣)

وفكرة الإعلال بالنقل هذه تبدو لنا فكرة من نسج الخيال، أملاها النظر المنطقيّ المجرّد، لذا فهي غير مقنعة، بل غير مقبولة؛ لأنّها إنْ جازت نظريًّا ومنطقيًّا، فهي غير جائزة عمليًّا، وذلك لأنّنا إنّما ننطق كتلاً صوتيّة، أي مقاطع، لا أصواتًا مفردة. إنّ الإعلال بالنقل يوهم بأنّنا ننطق أصواتًا مفردة، نتصرّف فيها كيف نشاء، تمامًا كما يتصرّف اللاعب بقطع لعبة "الدومينو" أو لعبة "الشطرنج"، وهذا ما لا يكون، ولهذا فإنّنا وجدنا من القدماء أنفسهم من لم ترق له هذه الفكرة، فذهب - مِن ثَمَّ - إلى أنّ ما يحصل حقيقة هو إعلال بالحذف لا بالنقل، قال الرضي: "واسم المفعول مِن الثلاثي وإنْ شابه الفعل معنىً، واتّصل به لفظًا؛ لاشتقاقهما مِنْ أصل واحد، لكنْ ليس مثله في الحركات والسكنات، فأُجري مجرى

الفعل مِنْ وجه، وجُعل مخالفًا له منْ آخر؛ فالأوّل بإسكان عينه، والثاني بالفرق بين واويّه ويائيّه، مع إمكان التنبيه على البنية. **فالأوْلى على هذا أنْ نقول**: **حُذفت ضمّة العين** في: "مَقْوُول ومَبْيُوع" إتباعًا للفعل في إسكان العين، وضُمّت الفاء في الواوي، وكُسِرت في اليائي كما قلنا في: " قُلت وبِعت" دلالةً على الواوي واليائي(٧٤).

وفي الواقع، لقد أبعد القدماء كثيراً في هذا الذي ذهبوا إليه، بسبب الإغراق في التصورات، وتكلّف التأويلات ، علاوة على الخلافات المريرة الّتي نشبت فيما بينهم. ولو اقتصر الأمر على القدماء وحدهم، لكان الخطب أيسر، ولكنْ شاركهم في آرائهم، وقد شاطرهم وجهات نظرهم هذه، كثير من الباحثين المعاصرين المحسوبين على تيّار الحداثة(٧٥). بل لقد تجاوز الأمر الباحثين العرب إلى المستشرقين الّذين حذوا في هذه المسألة حذو القدماء، فلم يخرجوا عمّا قرّروه قيد شعرة؛ فهذا وليم رايت William Wright مثلاً يقرّر أنّ اسم المفعول يُصاغ من الأجوف الواوي عن طريق حذف الأصل الأوسط(عين الكلمة) بعد إلقاء حركته إلى الخلف على الحرف السابق، هكذا: خُوِف ← مَخْووف ← مَخوف، و يحصل الشيء نفسه عند اشتقاقه من الأجوف اليائي، مع فرق بسيط هو تحويل الضمّة المنقولة إلى كسرة، ثُمّ تُحوّل الواو - تبعًا لذلك - إلى ياء، هكذا: بُيِع ← مَبْيوع ← مبوع← مَبِوع ← مَبيع(٧٦).

ونعتقد أنّ الحلّ الأمثل لما نحن فيه يكمن في اطّراح كلّ هذه التفسيرات المنطقيّة والمعياريّة، والتمسّك بدلاً من ذلك بأهداب المعالجة الوصفية لتأمين أكبر قدر من العلميّة والموضوعيّة للمعالجات الصرفيّة.

فالمبنى للمجهول مَن الأجوف، نحو: "قال" و"باع"، له عند العرب - كما قدّمنا - ثلاث صيغ، تهمّنا منها اثنتان، هما: إخلاص الكسر: "قيل وبيع"، وإخلاص الضم: "قول وبوع".

ومعلوم أنّ اسم المفعول يُبنى مِن المبنى للمجهول بزيادة السابقة: "مـَ: ma"[77].

وعليه، فللتميز في اسم المفعول بين المشتقّ مِن الأجوف الواوي، والمشتقّ مِن الأجوف اليائي، اعتمدت العربيّة لهجة إخلاص الضمّ لصياغة اسم المفعول مِن الواوي قياسا مطرداً[٧٨]، مع إمكانة صياغته مِن لهجة إخلاص الكسر على قلّة وشذوذ. واعتمدت- في المقابل- لهجة إخلاص الكسر لصياغته مِن الأجوف اليائي على نحو قياسي مطّرد، مع إمكانة صياغته مِن لهجة إخلاص الضمَ على نحو قليل، وشاذّ.

وهكذا فإنّ صياغة اسم المفعول مِن الأجوف الواوي، على حسب كلٍّ مِن لهجتي إخلاص الضمّ وإخلاص الكسر، تتمّ - من وجهة نظرنا - على النحو الآتي:

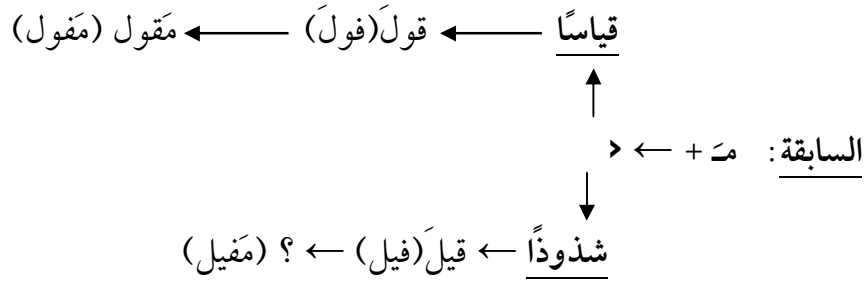

أمّا اشتقاقه مِن الأجوف اليائي، فيتمّ بالطريقتين كلتيهما، على النحو الآتي:

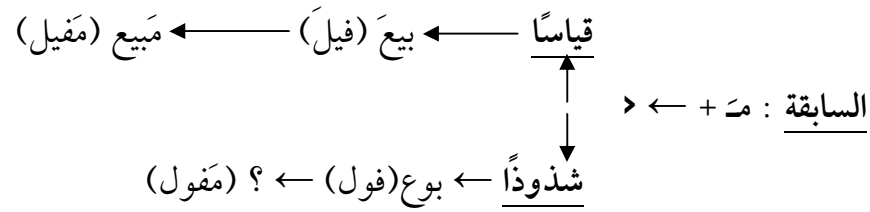

وهذا يعني أنَّ لهجتي إخلاص الضم وإخلاص الكسر، قد اُستثمرتا كلتاهما في صياغة اسم المفعول، ولكنْ بنسب متفاوتة؛ فاسم المفعول مِن الأجوف الواوي يُبنى في الأعمّ الأغلب، وعلى نحو مُطَّرد مِن لهجة إخلاص الضم، "فول فهو مفول"، ويُبنى على قلّة وشذوذ مِن لهجة إخلاص الكسر: "فيل فهو مَفيل". وعلى العكس مِن ذلك تمامًا عمليّة اشتقاق اسم المفعول مِن الأجوف اليائي، فهو يُبنى على نحو قياسيّ ومطّرد، من لهجة إخلاص الكسر، فيل فهو مَفيل، غير أنّه قد يبنى أيضًا -على قلّة وشذوذ - من لهجة إخلاص الضّمّ. والدليل على ذلك هو كلام العرب، فقد ورد عنهم صياغة اسم المفعول مِن الواوي واليائي كليهما بالوجهين؛ إخلاص الضم، وإخلاص الكسر. فبالنسبة إلى صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوي على لهجة إخلاص الكسر شذوذًا، جاء عنهم: "مشيب"، والقياس: "مشوب"[٧٩]؛ لأنّه مِن شُبت الشيء أشوبه، فهو مشوب [٨٠]، قال سُليك ابن السّلَكة السعدي:

سيكفيك ضربَ القوم لحمٌ معرّضٌ وماء قدور في القصاع مَشيب [٨١]

قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ):" يريد: "مشوب"، فبناه على: "شيب""[٨٢]، الذي لم يُسمّ فاعله.

وإلى جانب "مشيب" جاء عنهم بالوجهين أيضًا، كلٌّ مِن: غار منول ومَنيل، وملوم ومَليم، وقد فسّر ذلك صوتيًّا بأنّهم عدلوا إلى الياء والكسرة استثقالا للواو مع الضمة[٨٣].

وممّا جاء منه أيضًا، وحكاه ابن جنّي عنهم، قولهم :"أرض **مَميت** عليها"، والقياس: مَموت عليها[٨٤]، وقولهم: مكان **مَريح** ومروح، قال منظور بن مرثد الأسدي يصف رمادًا:

دار لأسماء يعفّيها المور والدجن يومًا والسحاب المهمور
قد درست غير رماد مكفور مكتئب اللون **مريح** ممطور

يقصد بـ "مريح" مروح، لأنّه مِن: الروح[٨٥]، وهو النسيم البارد، وقد ذكر ابن قتيبة أنّ هذا ممّا بني مفعوله على " فُعِلَ"، ولم يأتِ على الأصل[٨٦]. وجاء في وصف الدمع:

كأنّه غصنٌ **مريح** ممطور[٨٧]

وعلى العكس مِن ذلك تمامًا، ورد اسم المفعول عنهم مصوغًا مِن الأجوف اليائي على لهجة إخلاص الضمّ، خلاف المشهور فيه، فمن ذلك قولهم: "**مَهوب**"، والقياس: "مهيب" لأنّه مِن الهيبة[٨٨]. قال حميد ابن ثور الهلالي[٨٩]:

وتأوي إلى زُغب مساكين دونهم فلاً لا تخطّاه الرفاق **مهوب**

قال الفرّاء: "بناه على قول من قال: "قد هوب الرجل"[٩٠].

وقالوا أيضًا: بُرّ **مكول**، والقياس: مكيل؛ لأنّه مِن الكيل، جاء في لسان العرب: "وبُرّ مكيل" ولغة بني أسد "مَكول"، وقد وصف الأزهري(٩٠٥هـ) هذه اللغة بأنّها رديئة[٩١].

ومِن ذلك ما حكاه ابن جنّي مِن قولهم: طريق **مَسور** فيه، ورجل **مَسور** به [٩٢] والقياس: مسير فيه، أو به؛ لأنّه مِن السير.

ولكن إذا اعتمدنا البنية السطحيّة فقط نحو: " قيل وبيع"، فكيف نفسّر ما جاء عنهم من قولهم: قول مقوول، وفرس مقـوود، ورجـل معـوود، وقطن مدووف؟ ومن الأجوف اليائي مثل: مـديون، ومطيوبـة، ومغيـوم ...[٩٣]، حتّى لقد عُدّ ذلك لغة لبعضهم، قال المازني: "وبنو تمـيم فيمـا زعم علماؤنا يُتمّون " مَفعولاً" من الياء فيقولون: مبيوع ومعيوب ومسيور به ... "[٩٤]. ولهجة بني تميم هذه، هي الـتي يجـري بهـا الاسـتعمال في اللغة الدارجة هذه الأيّام. وقد علّل المازني إتمـامهم لـِ : "مفعـول" مـن اليائي، بأنّ الياء وفيها الضّمّة أخفّ من الواو وفيها الضّمّة[٩٥]، يعـني أنّ الياء خفيفة، ليست في ثقل الواو، فاحتملت الضّمّة لذلك. ولا نـدري - في الواقع- كيف يكون تتابع المتنافرات، أي الياء والضّـمّة، أخـفَّ مـن تتابع المتجانسات، أي الـواو والضّـمّة؟ إنّ الحـسّ اللغـوي يقضـي بـأنّ التجانس أخفّ من التنافر والتضـاد، أو علـى الأقـلّ همـا متسـاويان في الثقل.

وأمّا اسم المفعول من الواوي فقد نصّوا على أنّه "قد تحجّر أنّه لا يتمّ مفعول من ذوات الواو"[٩٦]، وقـد علّلـوا ذلـك قـائلين: "وإنّمـا لم يـتمّ "مفعول" من الواو إلاّ في الحروف الشاذّة ... لأنّه اجتمع فيه مـع اعـتلال فعله أنّه من الواو، وأنّه تجب ضمّة واوه، وبعدها واو مفعول، فيجتمـع واوان وضمّة"[٩٧].

ونرد بالقول: إنّ ما وصفوه بالشاذّ ما هو إلاّ أثر لمراحل لغويّة سابقة، كان فيها الأجوف مصحّحًا غير معلّ، يعـني أنّ هـذه الصـيغ تمثّـل آثـارًا لغوية متحدّرة من صيغ تاريخيّة، تجاوزتها العربيّة في أثناء تطوّرها، إنّهـا

صيغ آتية من الأجوف وهو في مرحلة التصحيح؛ أي من " قُـولَ وبُيِـعَ"، إذ من المعروف أنّ اسم المفعول هو شاهد إثبات حيّ على الفعل المشتقّ منه، وقديمًا قال أبو زيد الأنصاري(٢١٥هـ):" إذا وجد اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف"[٩٨].

هكذا نرى تفسير عمليّة اشتقاق اسم المفعول مِن الأجوف المُعَلّ بنوعيه، الواوي واليائي منه على حدٍّ سواء.

٢- اسم المفعول مِن الناقص (نحو رمى ودعا) :

يُشتقّ اسم المفعول كما هو معروف مِن المبنى للمجهول. والمبني للمجهول يُشتقّ بدوره- على الرأي الأشهر؛ رأي البصريّين- مِن المبني للمعلوم. غير أنّ هناك فرقًا بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول ههنا؛ فكلّ من: " رمى ودعا" ثنائي، متطوّر عن ثلاثيّ، هكذا: (رَمَيَ) ramaya ← (رمى)ramā ، ولكنّ المبني للمجهول يبقى ثلاثيًا، هكذا: (رَمَيَ"← رُمِيَ) ramaya ← rumiya ، و دَعَوَ: da‘awa ← دُعِوَ: du‘iwa ← دُعِيَ: du‘iya .

والمهمّ في الأمر هو أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول إنّما يقرّرها ويدلّ عليها اسم المفعول؛ دلالة المشتقّ على المشتقّ منه، أو دلالة الفرع على الأصل، وكنّا قد أوردنا قبل قليل مقولة أبي زيد الأنصاريّ:" إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف"[٩٩]. وفي الموضوع نفسه، قال أبو عليّ الفارسيّ:" إذا صحّت الصفة، فالفعل في الكف"[١٠٠].

وعليه، فاسم المفعول " مرمِيّ marmiyy"، يدلّ على " رُمِيَ"، و " مدعوّ": mad‘uww، يدلّ على" دُعِو". وإذا كان ذلك كذلك فكيف جاء اسم المفعول منهما؟ والجواب: أنّ اسم المفعول منهما في المستوى العميق هو: مرموي: marmūy ، ومدعوو: mad‘ūw وكلاهما بوزن "مَفعول"، ثُمّ جرى على هاتين البنيتين العميقتين التحويلات الآتية:

بالنسبة لِـ: " مرموي": marmūy ، حصلت أوّلاً مماثلة رجعيّة بين الحركة وشبه الحركة، بأنْ حُوّلت الضمّة الطويلة إلى كسرة طويلة، هكذا: مرموي ← مرميي، marmūy←marmīy، أي من : مفعول إلى مفعيل. والتحويل الآخر كان بتقصير الكسرة الطويلة، والتعويض عن ذلك موقعيًّا بإطالة الياء، (أي: تشديدها)، فحصلنا بذلك على : مرمِيّ: marmiyy، بوزن: " مَفْعِلّ لا "مَفْعول"، خلافًا للقدماء، ومَن تابعهم من المعاصرين[١٠١].

وبالنسبة لِـ: "مَدعووٌ": mad‘ūw، فإنّ كلّ ما حصل على هذه البنية العميقة، هو مجرّد تقصير للضمّة الطويلة، والتعويض موقعيًّاعن الجزء المحذوف بمدّ الواو(أي: تشديدها)، هكذا: مَدعووٌ← مَدعُوّ، mad‘ūw ← ".mad‘uww. ، بوزن " مَفْعُلّ".

هذه هي الطريقة التي يتمّ بموجبها اشتقاق اسم المفعول من الناقص بنوعيه: اليائي والواوي. ولكنّ المتأمّل لكلام العرب يجد أنّه قد جاء عنهم صياغة اسم المفعول - من الناقص الواوي خاصّة - بالوجهين؛ على طريقة الناقص الواوي تارة، وعلى طريقة الناقص اليائي تارة أُخرى؛

فمن " عدا يعدو"، جاء اسم المفعول منه على: " مَعـديّ"، والقيـاس " معدوّ"، قال عبد يغوث بن وقّاص الحارثي[١٠٢]:

وقد علمت عِرسي مُليكـة أنّـني أنا الليث **مَعـديًّا** علـي وعاديـا

يريد: مَعدوّا عليه. فأُبدلت الواو - على حدّ قولهم - ياءً طلبًا للخفة، وقال ابن قتيبة:" قالوا: بناه على " عُدي" عليه"[١٠٣]، فهذا - إذن - يجب النظر إليه على أنّه آتٍ من "عُدي"، المتطـوّر عـن "عُـدِوَ"، ذلـك أنّـه لا توقّف في قلب الواو ياء إذا كانت متطرّفة، ومسبوقة بكسرة، قال أبو عليّ الفارسيّ:" وإذا كانت الواو لامًا وقبلها كسرة، فليس فيه إلاّ القلب"[١٠٤]. ومن ذلك أيضًا، قولهم: "مَغزيّ"، هو من "غُزي" لا غُزِوَ، قال سـيبويه: "وإذا كان قبل الياء، والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتلّ، وذلك نحو: ظَبْي ودَلْو.... ومِن ثَمّ قالوا: مغزوّ كما ترى، وعُتُوّ فاعلم. **وقالوا: عُتيّ، ومَغزيّ**، شبهوهما حيث كان قبلـهما حـرف مضـموم، ولم يكـن بينهما إلاّ حرف ساكن بـِ "أَدْلٍ"، فالوجه في هذا النحو الواو، والأخـرى عربية كثيرة" [١٠٥].

ويبدو أنّ ابن الشجري (٥٤٣هـ) لم يطّلع على كلام سيبويه السـابق، فأنكر- مِن ثَمّ - مجيء " مَغْزيّ" عنهم قائلا:" ولم يطّرد ذلك فيقولوا مِن الصوغ مصيغ، كما قالوا مِن الشوب مشيب، **ولا قالوا مِن الغزو مَغْـزيّ**، كما قالوا مِن الجفوة مَجْفيّ".[١٠٦] وكلام سـيبويه يـردّه؛ فهـو إمـام هـذه الصنعة بلا منازع، وهو من العدالة والثقة بالمكانـة الّـتي لا يمكـن معهـا - بأيّ حال مِن الأحوال - ردّ حكايته عن العرب. ومَنْ حفظ حجّة علـى مَنْ لم يحفظ.

وإضافة إلى ما سبق، ذكر سيبويه أيضًا: أرض مَسنيّة، قال: والأصل: مَسنوّة.[١٠٧]. يعني أنّه لا يعترف بوجود الفعل" يسني". وقوله هذا مبني في الواقع على نقص في الاستقراء، فقد ذكر أصحاب المعاجم: "سنت السحابة بالمطر تسنو، وتسني". فمسنيّة اسم مفعول مِن اليائي:"سني"، ويبدو أنّ هذه اللغة لم يسمعها سيبويه، قال في اللسان: "ولم يعرف سيبويه سنيتها" [١٠٨]، ولهذا فإنّه جعل مسنيّة محوّلة عن مسنوّة، ولكنّ مجيء اسم المفعول يعدّ شهادة إثبات حيّة على وجود الفعل "سني"، ونذكّر ههنا مرّة أُخرى بمقولة أبي زيد الأنصاري:" إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف"[١٠٩].

ومن هذا القبيل أيضًا قولهم: جفوت الرجل أجفوه فهو مجفوّ، وقال بعضهم مجفيّ، قال ابن السكيت (٢٤٤هـ): " وأنشدني الفرّاء:

ما أنا بالجافي ولا المجفيّ[١١٠]

ثمّ أردف يقول: "وإنّما قال المجفيّ لأنّه بناه على "جُفي"، وهو من جفوت، فلمّا انقلب الواو ياءً في جُفي، بناه مفعولاً عليه"[١١١]، وجاء في دقائق التصريف: "ولا يجوز أنْ يُقال في دُعيت مدعيّ؛ لأنّه بُني على الأصل، و" دُعيت " داخل ليس بأصل؛ لأنّ ما لم يُسمّ فاعله داخل على كلّ شيء مِن "فَعلت" مِن الفعل. وربّما قيل مَدْعيّ بناءً على " دُعيت"[١١٢]، وذَكر أنّ الفرّاء كان يكره هذه اللغة.[١١٣] ومن ذلك أيضًا قولهم: جمل مقصُوّ ومقصيّ[١١٤]، وقولهم لمنعرج الوادي: محنوّة، ومحنيّة [١١٥]. فما جاء بالياء في هذا كلّه مصوغ من: جُفي، ودُعي،

وقُصي، وحُني، وعُدي، وغُزي. وقد عدّ ابن جني- وابن الشجري مِنْ بعده - هذا كلّه مِن الشاذّ الذي يحفظ، ولا يُقاس عليه[١١٦].

وقد جاء مثل ذلك في المهموز أيضًا، بعد تخفيف الهمزة فيه، وذلك في قولهم: **مخبيّ**، من خُبي، والأصل: مخبوّ[١١٧]، ومثله تمامًا: "**مشنيّ**"، من شُني، بدلاً من "مشنوّ"، قال الفرزدق (١١٠هـ)[١١٨]:

وما خاصم الأقوام من ذي خصومة كورهاءَ **مشنيٍّ** إليها حليلها

قال الفرّاء (٢٠٧هـ): "فبني على:" شنيت" بترك النبرة"[١١٩].

ومن هذا القبيل أيضًا قولهمً: مرضيّ ومرضوّ، والأخيرة هي الأصل، والأولى متطوّرة عنها عن طريق إبدال الواو ياءً طلبًا للخفّة، قال سيبويه: "وأمّا" مرضيّ "فبمنزلة مسنيّة"[١٢٠]، أي: هي عنده متفرّعة عن مرضوّ، كما أنّ مسنيّة متفرّعة عنده عن مسنوّة، وأكّد ذلك النحّاس (٣٣٨هـ) بقوله: "وإنّما أُبدل من الواو ياءً؛ لأنّ قبلها ضمّة، والساكن ليس بحاجز حصين"[١٢١]. والصحيح عندنا من أمرهما، هو أنّ "مرضوًّا" من رُضو عنه"، و"مرضيًّا" من رُضي عنه".

والصيغة الأخيرة؛ أي: "مرضيّ"، أكثر استعمالاً مِن: "مَرضوّ" وأفصح، بدليل أنَّ جميع القراء قد قرءوا: "وكان عند ربِّه مَرضيًّا" [مريم/٥٥] بالياء، إلاّ قارئًا واحدًا مِن قرّاء الشواذّ اسمه: إبراهيم بن أبي عبلة(١٥١هـ)، قرأها بالواو، أيْ: "مَرضوّا"[١٢٢]. وهذه القراءة تُمثّل - على حسب ما ذكر الكسائي والفرّاء - لهجة أهل الحجاز[١٢٣].

وما ذهبنا إليه بشأن "مرضيّ ومرضوّ، من أنّه ليست إحداهما أصلاً للأخرى، هو نفس ما كان قد ذهب إليه كلّ مِن الكسائي والفرّاء قديمًا، من أنّ: "مَرْضِيًّا" من: "رُضِيَ" ، وأنّ: "مَرْضُوًا"، من: رُضِوَ[١٢٤].

وهذا التردّد في بناء اسم المفعول من الناقص الواوي، لا نجد له نظيرًا في صياغة اسم المفعول من الناقص اليائي؛ لأنّه إذا كنّا نجد سببًا، أومسوّغًا صوتيًّا لتحوّل الواو المتطرّفة، المكسور ما قبلها إلى ياء، فإنّنا لا نجد أيّ مسوّغ صوتي لقلب الياء المتطرّفة، المكسور ما قبلها إلى واو، فلا سبيل إلى قلب الياء واوًا في مثل: رُمي، وبُني، ومُضي عليه. . . ولكنّ القدماء ذكروا لنا أنّ اسم المفعول من الناقص اليائي قد ورد عنهم بالوجهين أيضًا، وذلك قولهم: هذا أمر **ممضوّ**[١٢٥]عليه، أي ممضيّ عليه. وقد عدّوا "ممضوّا" متفرّعًا عن "ممضيًّا"، قال ابن جنّي:" وقالوا: هذا أمر ممضوّ عليه، وهي المُضواء. **وإنّما هي من " مضيت لا غير**"[١٢٦].

وهذا الذي ذهبوا إليه غير صحيح البتّة؛ لأنّه حكم ناجم عن نقص في الاستقراء؛ ذلك أنّ الفعل"مضى" قد ورد عن العرب بالوجهين؛ باليـاء، وبالواو: مضيت، ومضوت، أي: جاء ناقصًا يائيًّا، وهذا هو الأغلب والأعمّ فيه، ولكنّه جاء ناقصًا واويًا أيضًا، مثله في ذلك مثل: سنو وسني تمامًا، وإن كانت هاتان اللغتان غير متكافئتين في نسبة تردّدهما في الاستعمال، وعليه فإنّ من لغته: "مضيت"، يكون اسم المفعول عنده: "ممضيّ عليه" على القياس، وأمّا من لغته "مضوت" فاسم المفعول منه هو: "ممضوّ عليه" على القياس كذلك، وهذا يعني أنّه ليست إحدى الصيغتين متفرّعة عن الأخرى؛ لأنّهما ترجعان إلى أصلين مختلفين؛

أحدهما يائي والآخر واوي، قال في اللسان:" مضيت على الأمر مضيًّا، ومضوت على الأمر **مضوّا**، وهذا أمر **ممضوّ** عليه"(١٢٧).

ثانيًا : الثغرات الناجمة عن عدم الإفادة مِن مُعطيات علم الأصوات

إنّ عدم الإفادة مِن معطيات علم الأصوات كما ينبغي، قد تسبّب في وجود كثير من الأحكام المجانبة للصواب، في الأبواب الصرفية كلّها تقريبًا. غير أنّه إيثارًا لجانب السهولة والتيسير، ورغبة مِنّا في الإيجاز والاختصار، فقد آثرنا اختيار بعض الفصائل الصرفية كعيّنة فقط، هي: التثنية والجمع والنسب، ولبنى صرفية محددة أيضًا، هي: المقصور والمنقوص والممدود، للتدليل على ذلك، ولوضع النقاط على الحروف كما يقال. وسنقسم حديثنا عن هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- **تثنية المقصور والمنقوص**

ب- **النسب إلى المقصور والمنقوص**

ج- **تثنية الممدود وجمعه والنسب إليه**

أ- **تثنية المقصور والمنقوص :**

فبالنسبة إلى المقصور، مثل: فتى وعصا، يرى القدماء أنَّ ألفه تُرَدّ في التثنية إلى أصلها، قال سيبويه: "فإذا كان المنقوص(١٢٨) مِن بنات الواو أظهرت الواو في التثنية؛ لأنّك إذا حرّكت، فلا بُدّ مِن ياء أو واو، فالذي مِن الأصل أولى. وإنْ كان المنقوص مِن بنات الياء أظهرت الياء. فأمّا ما كان مِن بنات الواو، فمثل: "قفا"؛ لأنّه مِن "قفوت الرّجل"، تقول:

قفوان، وعصا: عصوان؛ لأنّ في عصا ما في قفا، تقول: عصوت... وأمّا الفتى، فمن بنات الياء، قالوا: "فَتَيان وفِتية" (١٢٩).

وكذلك هو الشأن مع المنقوص، نحو: عَمٍ وشَجٍ، تُردّ ياؤه هو الآخر عند التثنية، أيًّا كان أصلها عند الجميع قولاً واحدًا، فيقال: عَمِيان، وشَجِيان...

وواضح تمامًا أنّ القدماء لم يعاملوا المنقوص والمقصور نفس المعاملة، فقد ميزوا بينهما؛ فأوجبوا ردّ الألف في المقصور إلى أصلها عند التثنية، ولم يوجبوا ردّ الياء إلى أصلها في المنقوص، فمِن المعروف أنّ الشجي مِن الشجو، أي هو ناقص واويّ في العمق، ولكنّهم لم يلتفتوا إلى الأصل ههنا فعاملوا -مِن ثَمّ- الناقص مطلقًا، واويًّا كان أو يائيًّا معاملة واحدة، فقالوا: عَمِيان وشَجِيان؛ لأنّ الواو المتطرّفة المسبوقة بكسرة لا تثبت على حالها، فلا توقّف في وجوب إبدالها ياءً، كما في: رضي وشقي.

أمّا لماذا تُردّ ألف المقصور إلى أصلها عند التثنية، فقد أجاب ابن يعيش عن ذلك قائلاً: "فإنْ قيل: ولم قلبت إلى الواو والياء، وهلاّ حُذفت لالتقاء الساكنين، على حدّ الحذف في: "إقامة" وإصابة"؟ فالجواب: أنّه إنّما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، ولم تحذف؛ لأنّا لمّا أدخلنا الألف للتثنية، اجتمعت مع الألف التي هي لام الكلمة، ولم يمكن حذف إحداهما خوفا من لبس، فلمّا بطل حذف إحداهما لما ذكرنا، وجب التحريك، **ولم يُمكن تحريك الألف**؛ لأنّها مدّة لا تكون إلاّ ساكنة، وقد عُلم أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف، والثالث ألف، أنّ الألف منقلبة

عن ياء أو واو، فرُدّت في التثنية إلى ما هي منقلبة عنه، وكان ذلك أولى مِن اجتلاب حرف أجنبي[١٣٠].

وواضح تمامًا ما يتّسم به هذا التعليل من منطقية ظاهرة، تتمثّل في التمسّك بفكرة الأصل والفرع، وبأهميّة الأصل وأولويّته، وثانوية الفرع ودونيّته، ممّا أدّى بهم إلى الحكم بأنّ الرجوع إلى الأصل أولى مِن اجتلاب حرف أجنبيّ.

فإذا ما انتقلنا إلى جانب الصرفيّين المعاصرين لنستطلع آراءهم في هذه المسألة، وجدنا أكثرهم يدور في فلك القدماء، يحذو حذوهم، ويُردّد أقوالهم حرفيًا، مثل: عبد الصبور شاهين، الذي أفتى بأنَّ لام المقصور تعود إلى الاسم عند تثنيته، وتُقَصّر حركة آخر الكلمة، ومِن ثَمّ نقول في تثنية "فتى": فتيان، وفي تثنية "عصا": عصوان[١٣١].

وقد أسلم بعضهم نفسه إلى تخيّلاته وتصوّراته فراح يُفَسّر لنا وجود الواو والياء في مثل: "عصوان، وفتيان" بطريقة تأمّليّة وخياليّة خالصة، اتّسمت بالبعد والغرابة، بل هي - من وجهة نظرنا - إلى الرجم بالغيب أقرب منها إلى التفسير العلمي السليم! فديزيره سقّال مثلاً يرى أنّ مجيء الياء في "فتيان" ناجم عن عمليّة تحويل تجري على الفتحة الطويلة في آخر فتى: fatā تُجزّئها إلى حركتين قصيرتين: فتحة وكسرة، هكذا: fatā ← fatai ، ثُمّ بإضافة لاحقة التثنية، تصبح: [132] fatai + aan ، فيؤدي ذلك إلى التقاء حركتين: كسرة وفتحة، فتتخلق الياء بالانزلاق مِن إحداهما إلى الأخرى، وبذلك نحصل على "فتيان"، هكذا:

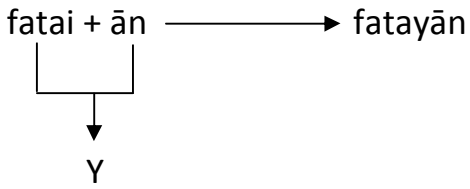

وبالطريقة نفسها، تتحوّل – عنده – الفتحة الطويلة في آخر: "عصا"، هي الأخرى إلى حركتين، هما: فتحة وضمّة، هكذا: ʿaṣā ← aṣau . وبإضافة لاحقة التثنية، تصبح: aṣau + ān ʿ وبفعل الانزلاق الحركي مِن الضّمّة إلى الفتحة تتخلق الواو، فنحصل بذلك على "عصوان"، هكذا:

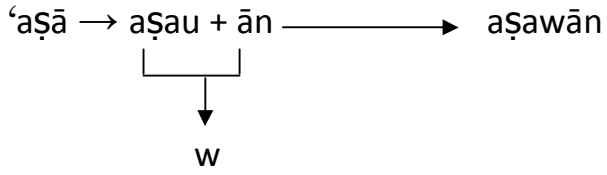

وهذا التفسير يكشف عن نفسه، فلا يحتاج إلى أيّ تعليق. غير أنّه ما مِن شكّ في أنّ تفسير القدماء – على علاّته – هو أفضل ألف مرّة مِن مثل هذا التفسير الموغل في البعد، والمغرق في الخيال؛ ذلك أنّه مِن الممكن علميًّا أنْ نتصوّر تقصير الحركة الطويلة، أو تجزئتها إلى حركتين مِن نفس النوع، هكذا: ā ←a، أو . ā ← a + a أمّا أنْ تُجزّأ الحركة الطويلة إلى حركتين مِن جنسين مختلفين، فهذا أمر مرفوض علميًّا جملةً وتفصيلاً. والقول به هو مِن البعد بمنزلة الادّعاء بأنّ الطير ولد الحوت؛ لأنّ مِن المسلّمات البديهيّة الّتي لا يحسن النزاع فيها، أنّ " احتمال الحرف لحركتين؛ متخالفتين كانتا أو متماثلتين، مستحيل ضرورة"(١٣٣).

والأمر عندنا أيسر بكثير ممّا ذهب إليه القدماء والمعاصرون. فالمعالجة الوصفية تحمينا من الوقوع في وهدة الافتراضات والأحكام الذاتية، وتحرّرنا مِن ربقة الخضوع لهذا النوع من التأويلات التي لا طائل مِن ورائها .

إنّ النظرة الوصفيّة إلى هذه المسألة، تُظهر لنا - وبكلّ وضوح- أنّ كلّ ما يحدث عند تثنية الاسم المقصور في مثل: فتى :fatā ، وعصا :aṣā ، هو مجرّد إضافة لاحقة التثنية إليهما، هكذا: فتى + ان: fatā + ān ، وعصا + ان: aṣā + ān ، ممّا يؤدّي - كما هو ظاهر- إلى التقاء حركتين التقاءً مباشرًا، وهذا سياق صوتي – كما قدّمنا- غير مسموح به؛ عربيًا ولا ساميًا. فكان أنْ تُخلّص منه على مرحلتين:

١- في المرحلة الأولى، يتمّ الفصل بين الحركتين، عن طريق المجيء بالياء، وبذلك تصبح الكلمة: فتايان : fatāyān .

٢- وفي المرحلة الأخرى، تحصل مخالفة بين الفتحتين الطويلتين، عن طريق تقصير الأولى منهما. وهكذا، تصبح الكلمة: "فتيان: fatayān".

وأمّا الكلمة الأخرى، أي:" عصا"، فقد مرّت تثنيتها هي الأخرى بمرحلتين أيضًا، وعلى النحو الآتي:

١- الفصل بين الحركتين بالواو في المرحلة الأولى، وبذلك نحصل على: عصاوان : aṣāwān .

٢- المخالفة بين الفتحتين الطويلتين في المرحلة الأخرى، عن طريق تقصير الأولى منهما، وبذلك نحصل على صيغة المثنّى لها، وهي: "عَصَوان": aṣawān .

وقد يسأل سائل: إذا لم تكن الياء والواو في: "فتيان" و"عصوان"، لام الكلمة على حسب ما يرى القدماء، فلم اختيرت الياء في الأولى، والواو في الأخرى؟ وهلاّ حصل العكس، مادامت المسألة مسألة فصل بين الحركات المتتابعة فحسب؟ والجواب هو: هكذا فعلت العرب. وليس للواو والياء - مِن وجهة نظرنا- أيّ علاقة بأصول الكلمة؛ لأنّ هذا النوع مِن الكلم على المستوى السطحي ثنائي، لا ثلاثي؛ أي لا لام فيه، فالواو والياء إذًا صوتان وظيفيّان، الغرض منهما الحيلولة دون تتابع الحركات.

وأما استدلال سيبويه والقدماء عمومًا على كون الواو لامًا لـ:"عصا" و"قفا" بقولهم: عصوت، وقفوت الرجل، وكون الياء لامًا لـ:"فتى" بقولهم في التثنية: "فتيان"، وفي الجمع "فتية" [١٣٤] فاستدلال ليس بالقويّ، ولا بالمقنع؛ لأنّه كما ثُنّي " فتى" على:" فَتيان" فقد ثُنّي أيضًا على " فَتَوان"، جاء في القاموس المحيط:" وهما فتيان وفتوان"[١٣٥]. وكما جُمع على: " فِتية وفتيان"، فقد جُمع أيضًا على فِتوة، وفُتُوّ"[١٣٦]. وقد استشهدوا على "فُتوّ" بقول جذيمة الأبرش[١٣٧]:

في فُتُوّ أنا رابئهم مِن كلال غزوة ماتوا

وبقول الآخر[١٣٨]:

وفُتُوّ هجّروا ثُمّ أسرَوْا ليلهم، حتّى إذا انجاب حلّوا

وعليه، فأمامنا تثنية بالواو مقابل تثنية بالياء، وجمعان بالواو مقابل جمعين بالياء. فكيف يُحكم- إذن - على "فتى" بأنّه يائيّ وليس واويا؟ لقد أجاب سيبويه عن ذلك بالقول إنّ الياء قد أُبدلت واوًا[١٣٩]. يعني أنّ

"فِتوة" متطوّرة عنده عن "فِتية". وهذا مِنه - رحمه الله - غاية في البعد، وعدم المقبوليّة؛ إذْ ليس لهذا الإبدال أيّ مُسوّغ صوتيّ البتّة، ولذا فهو مرفوض للأسباب الآتية:

١- إنّ السياق الصوتي لِـ" فِتية" هو - تمامًا - كالسياق الصوتي لِـ: "صِبية" و"عِلية" من قولنا : علية القوم، وكلّ منهما متطوّر عن" صِبوة، وعِلوة"، يقطع بذلك الاشتقاق، فهما من صبا يصبو، وعلا يعلو. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: كيف تتحوّل كلّ من صِبوة وعِلوة إلى صبية وعِلية، ولا تتحوّل فِتوة إلى فِتية، مع أنّ السياق هو نفس السياق؟ وقد يقال إنّ السبب المانع من ذلك هو كون "فتى" يائيًّا لا واويًّا، بدليل تثنيتهم له على: "فتيان" وجمعهم له على: "فتية وفتيان"، وبدليل قولهم: فَتِي يفتى فهو فتيّ[١٤٠]. ونقول: ليس في تثنيته وجمعه على "فَتَيان وفِتية" دليل قاطع، ذلك أنّه قد ثُنّي وجُمع أيضًا - كما قدّمنا - على: "فَتَوان وفِتوة". وأمّا قول العرب: فَتِي يَفْتى فهو فَتِيّ، فليس بدليل قاطع على كونه يائيًّا لا واويًّا، وإنّما هو- عندنا - كقولهم: رَضِيَ يَرْضى فهو رَضِيّ، وشَقِيَ يَشْقى فهو شَقِيّ، وكلاهما واويّ، فلم لا يكون "فَتِي" كذلك؟

٢- لا يوجد أيّ مسوّغ علميّ، ولا منطقيّ لإبدال الياء واوًا في "فِتية". ولذلك فقد وجد القدماء أنفسهم مضطّرين إلى الاستعانة بالآراء الشعبيّة، والأحكام التأمليّة لإيجاد مثل هذا المسوّغ، والمثال البارز على ذلك هو تفسير ابن جنّي لقلب الياء واوًا في" فِتية"،

قال: "ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال، ثُمّ مع هـذا فقـد **ملّـوا** ذلـك إلى أنْ **قلبـوا** اليـاء واوًا قلبًـا سـاذجًا، أو كالساذج، لا لشيء أكثر مِـن الانتقـال مِـن حـال إلى حـال؛ **فـإنّ المحبوب إذا كثُر مُلّ**"[١٤١]. والأصل في هذا هـو قـول سـيبويه في الكتاب:" ولم تُعرّ الواو مِنْ أن تدخل على الياء، إذْ كانت أختـها، كما دخلت الياء عليها ... فلـم يريـدوا أن يعرّوهـا مِـن أنْ تـدخل عليها"[١٤٢].

إنّ هذا التفسير لا يحتاج إلى تعليق، فهو يكشف عن نفسـه، ويـدلّ - خاصّة تفسير ابن جنّي - بكلّ وضوح على أنّه نمط مِـن أنمـاط الأحكـام الذاتية، غير الموضوعيّة تجاه هذه الظاهرة الّتي نظروا إليها نظرة معكوسة. وتعليلات كهذه إنْ كانت تجد لها قبولاً واستحسانًا فيما مضى، فإنّهـا لا تجد لها قبولا هذه الأيّام إلاّ عند المعاصـرين زمانًـا والتقليـديّين ثقافـة؛ وذلك لإغراقها في المعياريّة، وبعدها عن العلميّـة، بـل ومناقضـتها لهـا أيضًا؛ إذْ هي تُصوّر لنا التغيّر الصوتي وكأنّـه عمـل إراديّ، يصـدر عـن قصد واختيار. وما أبعد هذا عن الصواب! إنّ التغيّر الصوتي - في الواقع - لا شعوري، فهو- كما نصّ على ذلك أبو اللسانيّات الحديثة؛ سوسـير - خالٍ مِن كلّ قصد، وكلّ سابق إضمار[١٤٣]. وهـذا يعـني أنّ التغيّـرات اللغويّـة تحصـل - في العـادة - علـى نحـو تلقـائيّ، وبحكـم الصـدفة والاتّفاق.

ومن ناحية أخرى، فإنّ التغيّرات الصوتيّة ليسـت انتقائيّـة، تعمـل في كلمات دون أخرى ضمن السياق نفسه. إنّ التطور الصوتي عامّ وشـامل،

لا يترك وراءه بقايا، إذْ هو يستبدل حالاً جديدة مكان حال قديمة، وعليه، فالكلمات التي تتبع آليّة واحدة في النطق تتغيّر بنفس الطريقة، قال فندريس (١٨٧٥-١٩٦٠م): "ولمّا كان التغيّر لا ينحصر في كلمة منعزلة، بل في آليّة النطق نفسها، فإنّ جميع الكلمات التي تتبع آليّة واحدة في النطق تتغيّر بنفس الصورة"[١٤٤]. ولا شكّ في أنّ كلاً من فِتوة، وصِبوة وعِلوة، تتبع آليّة واحدة في النطق، فكان أنْ جرى عليها التغيير نفسه، فتحوّلت بذلك إلى: فِتية وصِبية وعِلية.

١- إنّ التطوّرات اللغويّة تكون - في معظمها - تجاه تيسير النطق، وتسهيله؛ قال اللغويّ الأمريكي وايتني Whitney(1827-1894م): "كلّ ما نكتشفه مِن تطوّر في اللغة ليس إلاّ أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الّذي يُبذل في النطق"[١٤٥]، وقال جون ليونز J. Lyons: "إنّ النزعة الثابتة تجاه تيسير أعظم للنطق هي المسئولة في الأغلب الأعمّ عن التغيّر الصوتي، وإنّها لحقيقة مهمّة ولا يمكن إنكارها أنّ التغيّرات الصوتيّة تتجه غالبًا نحو تسهيلٍ أعظم للنطق"[١٤٦].

وفي ضوء هذا الذي قدّمناه نقول: هل يحقّق تطوّر فِتية إلى فِتوة مثل هذا التيسير؟ والجواب هو - بالقطع - لا. فلا خلاف البتّة في كون "فِتية" أيسر في النطق، وأسهل بكثير مِن "فِتوة"، ولا ينكر ذلك إلاّ مَنْ غالط في الحقائق نفسه، وأنكر حسّه. وعليه، فمنطق الأشياء يقطع بأنّ فِتية متطوّرة عن فِتوة، لا العكس؛ لأنّ هذا هو ما ينسجم مع مبدأ الاقتصاد في الجهد الّذي يحكم التطوّرات اللغويّة، وهو ما ينسجم أيضًا مع حقيقة الإعلال

الّذي هو **تغيير حرف العلّة للتّخفيف**[١٤٧]، أي بالتخلّص مِن الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة.

ومعروف تمامًا أنّ الواو هي أثقل حروف العلّة، والقياس يقتضي - كما نصّوا هم - ألاّ يُقلب الأخفّ إلى الأثقل[١٤٨]. والوقائع اللغويّة مِن بعدُ، خير شاهد على ذلك؛ ففي مقابل فِتية وفِتوة في جمع "فتى"، هناك صِبية وصِبوة في جمع "صبيّ"، جاء في الحديث: "أنّه رأى حسنًا يلعب مع صِبوة في السكّة"[١٤٩]. وهناك أيضًا: "قِنْوان، وقِنْيان" في جمع "قِنْو"[١٥٠]، و"عِلية" في جمع "عليّ" بمعنى شريف.

ولا خلاف بين اللغويّين في كون: "صِبية وقِنيان وعِلية" متطوّرةً عن: "صِبوة وقِنْوان وعِلوة، وذلك بقلب الواو فيها ثلاثتها ياءً لقرب الكسرة، وعدم الاعتداد بالساكن حاجزًا[١٥١]. وقد عُدّ ذلك مِن قبيل الاستحسان والاستخفاف؛ لا عن قوّة علّة، ولا استمرار عادة، قال ابن جنّي:" ومِن الاستحسان قولهم: صِبية، وقِنية وعذيٌّ، وبِلي سفر، وناقة عِليان، ودبّة مِهيار. فهذا كلّه استحسان لا عن استحكام علّة؛ وذلك أنّهم لم يعتدّوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو لضعفه، وكلّه مِن الواو"[١٥٢]. وجاء في لسان العرب:" يُقال فلان مِن عِلية النّاس، أبدلوا مِن الواو ياءً لضعف حجز اللام الساكنة، ومثله صبيّ وصبية"[١٥٣].

وفي ضوء هذا الذي قدّمناه يحقّ للدارس أنْ يتساءل، فيقول: ما الّذي يُميّز صوتيًّا كلاً مِن: صِبية وصِبوة، وقِنْيان وقِنْوان مِن جهة، عن فِتية وفِتوة مِن الجهة الأخرى، حتّى يُقال: إنّ صبية متطوّرة عن صِبوة، وقِنيان متطوّرة عن قِنْوان، ولا يُقال: إنّ فِتية متطوّرة عن فِتْوة؟ بل، والذهاب

إلى أبعد مِن ذلك، بالقول: إنّ فِتوة متطوّرة عن فِتية؟ ثُمّ ما الّذي يميّز أيضًا بين: "البُنُوّة و الفُتُوّة" حتّى تُعدّ الأولى واويّة، وتُتّخذ دليلاً على كون كلمة: "ابن" واويّة، وتُعدّ الأخرى يائيّة، أصلها "الفُتوية"، جاءت بالواو على غير قياس؟[١٥٤] أليس التفريق ههنا تحكّمًا واعتباطًا؟

ونخلص من هذا كلّه إلى القول: إنّ وجهة النظر التقليديّة بشأن " فتى" وكونه يائيًّا غير مقبولة علميًّا؛ إذْ كيف تتحوّل الياء المسبوقة بكسرة مفصولة عنها بحرف مشكّل بالسكون، في "فِتْية" إلى واو، مع أنّ السياق هو سياق الياء لا الواو؟ إذ الساكن- في عُرفهم- كالميّت المعدوم، أو حسب قول سيبويه نفسه: إنّه ليس بحاجز قويّ[١٥٥]. وكيف توجد الواو في سياق صوتيّ يتناقض وطبيعتها الصوتيّة ؟ ثُمّ كيف تتحوّل الواو في:" صِبوة" إلى ياء للكسرة قبلها، فتصير الكلمة: "صِبية"، ولا تتحوّل بالطريقة ذاتها في:" فِتْوة" إلى ياء فتصير "فِتية"، مع توافر نفس الدواعي والأسباب ؟ كيف يعمل القانون الصوتي عمله في" صِبوة" دون "فِتوة"؟ أليس السياق هو نفس السياق؟ وإذا كان كذلك، فكيف يقتصر عمله على جزء مِن الظاهرة اللغويّة دون آخر؟ وقد سبق أنْ ذكرنا أنّ الكلمات التي تتبع آليّة واحدة في النطق تتغيّر بنفس الطريقة، وذلك من باب الحفاظ على انسجام النظام الصوتي، واطّراد التغييرات.

ولكن قد يُعترض علينا بمثل: دُنيا، وعُليا، وقُصيا، فهذه واويّة، أصلها: دُنوى، وعُلوى، وقُصوى، وقد قلبت الواو فيها ياءً مع أنّ السياق هو سياق الواو لا الياء! ونرد فنقول: إنّ الانتقال في هذه الكلمات الثلاث مِن الضّمّ إلى الياء بدل الواو هو انتقال مِن الأثقل إلى الأخفّ،

ففيه اقتصاد واضح في الجهد، وهذا هو المطلوب لغويًّا. أمّا الانتقال مِن فِتية إلى فِتوة، فانتقال مِن الأخفّ: "الياء" إلى الأثقل:" الواو"، وهو مستثقل، مكروه، بل مرفوض. وعليه، فالفرق واضح بينهما، فلا غرو- إذن- في أنّ ما جاز هنا لا يجوز هناك. وقد مرّ بنا سابقًا ما نصّوا هم عليه، **مِن أنّ القياس ألاّ يُقلب الأخفّ إلى الأثقل**. وعليه، فالّذي يقتضيه القياس هو أن تتحوّل "فِتْوة" إلى "فِتية" لا العكس. هذا إلى جانب ما ذكروه مِن مسوّغات أيضًا لقلب الواو ياءً في مثل دّنيا، وعُليا، وقصيا، مِن أنّ ذلك كان لغرض وظيفيّ، ألا وهو التمييز بين الأسماء والصفات، قال سيبويه:" وأمّا " فُعلى" مِن بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أُبدلت الواو مكان الياء في " فَعْلى" لتتكافئا"[١٥٦]. أمّا لماذا كان حصول هذا التغيير في الأسماء دون الصفات فقد أجابوا: بأنّ الأسماء أحمل، وأقدر على ذلك مِن الصفات، لخفّتها[١٥٧]. وهذا - كما هو ظاهر تعليل منطقيّ لا لغويّ. وعلاوة على أنّنا لا نقبل بمثل هذا النوع من التعليلات، فإنّنا لا نجد شيئًا مِن هذ القبيل يتوافر في فِتية وفِتوة.

والذي يصحّ - مِن وجهة نظرنا - هو أنّ الإبدال في "دُنيا وعُليا وقِصيا" إنّما كان لأجل الخفّة اللفظيّة؛ أي الاقتصاد في الجهد فقط، وليس لغرض وظيفيّ هو التمييز بين الأسماء والصفات، بدليل مجيء "القُصوى" إلى جانب القصيا، بل إنّ "القصوى" هي الصيغة المشهورة الشائعة الّتي قرأ بها كلّ القرّاء باستثناء قارئ واحد هو زيد بن عليّ(٣٥٨هـ)[١٥٨]. وقد علّل سيبويه مجيء القُصوى بالواو على الأصل، بأنّها قد تخرج عن الاسميّة فتستعمل صفة بالألف واللام[١٥٩]. وهذا تعليل ليس بالقويّ، ولا المُقنع؛ لأنّ كلاً مِن الدنيا والعليا غالبًا ما تأتي

أيضًا صفة بالألف واللام، كما في قولنا: الحياة الدنيا، والدرجة العليا، واليد العليا خير مِن اليد السفلى، والسموات العلا ... وإلى جانب "القُصوى"، جاء في الأسماء " فُعلى" بالواو أيضًا، وذلك في قولهم: "حُزوى"، اسم لموضع، قال ذو الرمّة[١٦٠]:

أدارًا **بحُزوى** هجت للعين عبرة وماء الهوى يرفضّ أو يترقرق

وهذا الّذي نذهب إليه بشأن الغرض مِن الإبدال ههنا هو ما كان قد قرّره ابن السكّيت (٢٤٤هـ) قديمًا؛ جاء في لسان العرب: "قال ابن السكّيت: ما كان من النعوت مثل العُليا والدنيا فإنّه يأتي بضمّ أوّله وبالياء؛ **لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمّة أوّله، فليس فيه اختلاف**، إلاّ أنّ أهل الحجاز قالوا القُصوى فأظهروا الواو، وهو نادر، وأخرجوه على القياس"[١٦١].

وفي الحقيقة، إنّ الإبقاء على الواو في "القُصوى" لا يُفسّر عندنا إلاّ على أساس صوتي ليس غير؛ فالسياق الصوتي ههنا مناسب للواو أكثر مِن الياء؛ لأنّ الصاد صوت مفخّم، والقاف صوت شبه مفخّم، أو هو مُفخّم جزئيًّا، والصوت المفخّم - بسبب ما يصاحب نطقه مِن ارتفاع مؤخّرة اللسان تجاه الطبق، وارتدادها إلى الخلف تجاه الجدار الخلفي للحلق - يجعل الصوت المفخّم يُؤْثر الضمّة والواو لاستعلائهما-لكونهما طبقيّتين - على الكسرة والياء لاستفالهما. وعليه، فمن كره تتابع المتجانسات؛ الضّمّة والواو مال إلى المخالفة بينهما، فقال: القُصيا، ومَنْ راعى المناسبة اللفظيّة مع الصوت المفخّم - وهم الأكثريّة - أبقى الواو على حالها، فقال: القُصوى.

ونختم الكلام على هذه النقطة بالقول: إنّنا إذا ما انطلقنا مِن أنّ "فِتوة" هي الأصل، فإنّه مِن السهل جدًّا علينا أنْ نقدّم تفسيرًا علميًّا مُقنعًا ومقبولاً، لتحوّل الواو إلى ياء في "فِتية"، وأمّا إذا ما أصررنا على التمترس خلف الاعتقاد التقليدي، الّذي يُصرّ على أنّ "فِتية" هي الأصل، فإنّنا لن نجد في جعبتنا أيّ تفسير علميّ مقبول يُمكن أنْ يسوّغ عمليّة تحوّل الياء إلى واو في:" فِتْوة". فأيّ الاتّجاهين- إذنْ - أجدر بالقبول، وأحقّ بالاتّباع؟

وأمّا الاستدلال على أنّ الأصل في لام كلّ مِن: "عصا" و"قفا"، هو الواو بقولهم: عصوت وقفوت، فليس بالاستدلال القوي ولا القاطع؛ وذلك لأنّ كلاً مِن "عصا" و"قفا" ثنائيّ على وزن "فعا". والتصريف والاشتقاق إنّما وُضعت أحكامهما على أساس الثلاثي لكونه يمثل الغالبية العظمى لمفردات العربية، والعمل دائمًا على الأكثر، لا على الأقلّ، حتّى ولو كان الأقلّ أقوى قياسًا[١٦٢]. فلتصريف الثنائي، وللاشتقاق منه لابدّ مِن ترميمه بعناصر وظيفيّة تؤهّله لذلك، وعلى هذا فالواو ههنا ما هي إلا عنصر وظيفي جيء به لتمكين الاشتقاق مِن الاسم الثنائي.

أمّا لمَ كانت الواو بالذّات دون غيرها؟ فالجواب: إنّ ذلك هو أمر استحساني ليس غير، يدل على ذلك اشتقاق العرب للفعل من "قفا" بالوجهين: الواو والياء، فقالوا: قفوت وقفيت[١٦٣]. ونظير هذا ما تقدم مِن: يسنو ويسني، و ينمو وينمي، ويمحو ويمحا ويمحي، ويحنو ويحني، وينحوه وينحاه ... فالتردّد بين الواو والياء ههنا كالتردد بين الضمة والكسرة في نحو: نفر ينفِر وينفُر، وشتم يشتِم ويشتُم، وعكف

يعكِف ويعكُف ... ما هو إلا أمر قوامه الاستحسان والاستخفاف ليس غير، قال ابن درستويه (٣٤٧هـ): "أخبرنا محمّد بن يزيد عن المازني والزيادي والرياشي عن أبي زيد ... أنّه قال: طُفت في عليا قيس وتميم مدّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياسًا، وإنّما يتكلّم به كلّ امرئ منهم على ما يستحسن، ويستخفّ، لا غير ذلك"[١٦٤].

وقد ذهب بعضهم إلى عدّ هذا التناوب بين الواو والياء في بعض الأفعال والأسماء لهجة من جملة لهجات العرب أسماها " المعاقبة"[١٦٥]، وذلك اتّباعًا منه لصاحب المخصّص، ولإبراهيم أنيس من بعده؛ ففي معرض موازنته بين لهجات البدو والحضر، ذكر إبراهيم أنيس، أنّ القبائل البدويّة - مثل بني تميم ومن هم على شاكلتهم من أهل نجد - تؤثر بوجه عامّ الضمّة والواو، لكونهما من مظاهر الخشونة البدويّة، في حين تؤثر البيئات اللغويّة المتحضّرة، مثل البيئة الحجازيّة، وما يشبهها، الكسرة والياء؛ لأنّهما دليل التحضّر والرّقة.[١٦٦]

والذي نراه نحن في هذه الظاهرة، هو أنّ التردّد في صيغ الأفعال بين "يفعِل" ويفعُل "تارةً، وفي بنيتها ومادّتها بين الواوي واليائي تارةً أخرى، إنّما يمثّل مخاضًا لغويًا كانت فيه الأفعال الثلاثيّة غير مستقرّة على حال واحدة، وكان الحكم فيها للناطقين بها، يؤلّفون بين حركاتها، وحروفها على حسب ما يروق لهم، إلى أن جاء القرآن الكريم فعمل على تنظيمها وضبطها وتثبيتها في قالبها المعروف الصحيح[١٦٧].

وعليه فمن العرب من استحسن الواو- وهم الأكثريّة- فقال: قفوت، وبعضهم استحسن الياء فقال: "قفيت". وأمّا "عصوت" فلو قلنا إنّ استخدام الواو ههنا ما هو إلا استخدام وظيفي قوامه التمييز بين الفعل "عصيت" مِن العصيان، والفعل المشتق مِن العصا ما أبعدنا، ولقلنا قولا قويا.

ولعل أقوى دليل على كون استخدام الواو والياء استخداما وظيفيا، لا علاقة له بفكرة الأصل، وإنما هو مجرّد استحسان واستخفاف ليس غير، هو تعاقبهما على تثنية الاسم الواحد، ففي تثنية "الرحا" قالوا: رحيان،(١٦٨) وقالوا أيضا: رحوان(١٦٩). وقالوا في تثنية "الرضا" رضوان، ورضيان، ولم يُجز سيبويه تثنيته إلاّ بالواو: رضوان؛ لأنّ الرضا مِن الواو"(١٧٠)، وقالوا في تثنية الرّبا: ربوان، وربيان، وأصله عندهم من الواو، وعلّلوا تثنيته بالياء بدل الواو بأنّ ذلك راجع إلى الإمالة السائغة فيه بسبب الكسرة(١٧١). قال النحاس: "ولا يجيز البصريون أنْ يقال: إلا رضوان، وربوان ...(١٧٢).

وقد أنكر الزجّاج (٣١١هـ) تثنية الربا والرضا بالياء، وأرجع - مِن ثَمّ - تثنيتهما بالياء إلى الخطأ في الكتابة، قال النحاس: "سمعت أبا إسحاق يقول: يُخطئون في الخطّ فيكتبون " ربا" بالياء، ثُمّ يُخطئون فيما هو أشدّ من هذا فيكتبون: ربيان، ولا يجوز إلاّ ربوان ورضوان"(١٧٣). والزّجّاج بكلامه هذا إنّما يُعرّض بالكسائي الّذي أوجب قلب الألف الثالثة المنقلبة عن واو ياءً إذا كانت الكلمة مضمومة الأوّل أو مكسورته، لئلاّ تتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة أو الكسرة في الصدر(١٧٤). وحتّى يتأتّى

له ذلك يعمد الكسائي أوّلاً إلى إمالة الألف، ومِن ثَمّ يكتبها ياءً، هكذا: الضُّحى والرِّبى.

وكيف تصرّفت الحال، فإنّ ما ذهب إليه الزجّاج مستبعدٌ تمامًا؛ لأنّه يجعل اللغة المنطوقة تبعًا للمكتوبة، وهذا هو التقليد الّذي كان متّبعًا قديمًا. ولكنّ اللسانيّات الوصفيّة الحديثة ترى العكس تمامًا، فاللغة المنطوقة هي المتبوعة لا التابعة؛ لأنّ اللغة المكتوبة لا تزيد على كونها وسيلة لتحويل اللغة من ظاهرة سمعيّة زمانيّة، إلى ظاهرة بصريّة مكانيّة، لا أكثر ولا أقلّ.

ونقول بعد هذا: إنّ للبصريين ومناصريهم أنْ يقولوا، وأنْ يتأوّلوا ما شاءوا، أمّا نحن فإنّ الشعار الّذي نرفعه، والحُداء الّذي نردّده، هو مقولة أبي حيّان (٧٤٥هـ) المشهورة: "لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممّن خالفهم. فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين مِن كلام العرب لم ينقله البصريون! وكم حكم ثبت بنقل البصريين ولم ينقله الكوفيون!"[(١٧٥)]. فالسماع - إذن - هو الفيصل والحَكَم في القضايا اللّغويّة. وقد حكى الكسائي والفراء - وكلاهما ثقة - عن العرب قولهم: رِضوان ورِضيان، وخرّجا التثنية بالواو على أساس مراعاة صيغة: "مَرضُوّ". وأمّا التثنية بالياء فعلى أساس مراعاة صيغة: "مَرْضي"[(١٧٦)].

والذي نراه، ونعتقده، هو أنّ هذا التخريج تخريج ضعيف؛ لأنّ كلاً مِن اسم المفعول والمُثنّى فرع، فكيف يسوغ حمل فرع على فرع؟ ثم لِمَ لا يُقال العكس؟ وما المانع مِن ذلك طالما أنّه ليس أحدهما أولى بالحمل عليه مِن الآخر؟ وهذا التكافؤ في الفرعيّة - على ما يبدو - هو

الّذي دفع الأنباري (٥٧٧هـ) إلى تبنّي وجهة النظر المضادّة تمامًا، فخرّج - مِن ثَمّ - قول مَن قال: "مَرضُوّ" بأنّه على قياس لغة مَن يقول في تثنية الرضا: "رِضوان"[١٧٧]، وأمّا مَن قال: "مَرضيّ" فعلى قياس لغة مَن قال في التثنية: "رِضيان، أي حمل اسم المفعول على التثنية، على العكس تمامًا ممّا ذهب إليه الكسائي والفراء. وعليه، فهو إذًا تخريج تأمّليّ ذاتيّ، غير علميّ، وغير موضوعيّ.

وممّا ورد بالوجهين أيضًا - علاوة على ما تقدّم - تثنية "حِمى" على: "حِميان وحِموان". جاء في لسان العرب: "فمن العرب مَن يقولهما بالياء **على الأصل**. والواو **أكثر**"[١٧٨]. ومن ذلك أيضًا تثنيتهم لكلٍّ من " النسا" للعِرق المعروف، و" النقا" ،على: نسوان ونسيان، ونقوان ونقيان[١٧٩]. وممّا يُعزّز ذلك، ويُقوّيه عندنا، قولهم في تثنية الماء: ماءان، وتثنيتهم له أيضًا على: "ماوان، ومايان". فقد قرأ الحسن البصريّ (١١٠هـ) قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]: **فالتقى الماءان، والتقى الماوان، والتقى المايان**، أي: بالهمزة مرّة، وبالواو مرّة ثانية، وبالياء مرّة ثالثة[١٨٠]. ومعروف أنّ "الماء" أصله: "مَوَه"؛ أيْ أنّ لامه "هاء"، لا همزة، ولا واو، ولا ياء؛ بدليل تكسيرهم له في الكثرة على: مياه، وفي القلّة على أمواه، وتصغيره على مُوَيْه. وعليه، فإذا كان من الممكن تفسير تثنيته بالهمزة على أساسٍ من قلب الهاء فيه همزة، فإنّنا لا نجد أيّ مسوّغٍ لتثنيته بالواو أو الياء؛ إذ لا يوجد أيّ تقارب، أو تناسب بين الهاء وكلٍّ من الواو والياء، يسوّغ الإبدال بينهما، وعليه، فإنّ تثنيته بالواو مرّة، وبالياء مرة أخرى، ليس له علاقة بالأصل البتّة؛ لأنّ الواو والياء ههنا، ليس أيّ منهما أصلاً، ولا بدلاً من أصل، وإنّما هما في الواقع

مجرّد صوتين وظيفيّين، أُستُخدما على نحو استحساني من أجل الفصل بين الحركتين عند إرادة التثنية.

وأمّا المنقوص نحو: عَمٍ وشَجٍ، وكلاهما على وزن " فعٍ"، فنقول في تثنيتهما: عَمِيان وشَجِيان، بوزن:" فَعِلان" قولاً واحدًا. والياء الموجودة ههنا هي لام الكلمة؛ لأنّ الفعل الذي اُشتقّت منه هاتان الصفتان هو من نوع الناقص التامّ، أي الثلاثيّ: عَمِيَ، وشَقِيَ، وكلاهما بوزن " فَعِلَ". والوصف منهما هو: "عَمِيٌ وشَقِيٌ"، في حالة الرفع، و "عَمِيٍ وشَقِيٍ"، في حالة الجرّ، و "عَمِيًا وشَقِيًا" في حالة النصب، بوزن " فَعِل" في الجميع. ولكن نظرًا إلى ثقل تتابع الأضداد؛ الياء والضمّة في حالة الرفع، وثقل تتابع الأمثال؛ الياء والكسرة في حالة الجرّ، يجري تحويل على الصيغة، قوامه حذف المزدوج الصاعد برمّته: يُ: yu ، و يِ: yi ، فيتّصل التنوين بعين الكلمة مباشرة، فتصبح الصفتان - من ثَمّ -: عَمٍ وشَجٍ، ولكن تبقى الصيغة كاملة على حالها في حالة النصب، فتكون: عَمِيًا؛ لأنّ تتابع الياء والفتحة غير مستثقل؛ لكون الفتحة مجرّد صوت مخالف فقط للياء، فليست مضادّة لها، ولا مماثلة، و"النظام اللغويّ، والاستعمال السياقي - جميعًا - يحرصان في اللغة العربيّة الفصحى على التقاء المتخالفين، وبعبارة أُخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التماثل والتنافر"[(١٨١)]. وعليه، فعند إرادة التثنية، تُحذف الحركة الإعرابيّة، والتنوين، في حالتي الرفع والجرّ فتعود اللام، أي الياء تلقائيًّا لزوال الأسباب المؤدّية إلى حذفها، ونضيف لاحقة التثنية، فنحصل على: "عميان وشجيان" بوزن " فَعِلان".

النسب إلى المقصور والمنقوص

في الوقت الذي ميّز فيه القدماء بين الواوي واليائي في تثنية المقصور، فإنّهم لم يفعلوا الشيء نفسه في حالة النّسب إليهما، فقد عاملوا الواوي واليائي معاملة واحدة. وعليه، فالنّسب إلى كلٍّ مِن "فتى وعصا" يَتمّ حسب وصفهم بقلب الألف واوًا، فنحصل- مِن ثَمّ - على: فَتَويّ وعَصَويّ، قال سيبويه: "تقول في "هُدى" هُدَويّ، وفي رجل اسمه "حَصى" حَصَويّ، وفي رجل اسمه "رَحى" "رَحويّ" (١٨٢). وفي السياق نفسه قال أبو علي الفارسي: "فإذا كانت الألف ثالثة، أَبدلت منها واوًا، عن الياء كان انقلابها أو عن الواو، وذلك قولك في: "رَحى": رَحَويّ، وفي "عصا": عَصَويّ، وفي "ذوا": ذَوَويّ"(١٨٣).

وكذلك هو الشأن مع المنقوص، نحو: عَمٍ وشَجٍ، فإنّ ياءه تقلب واوًا أيضًا، ويُفتح ما قبلها، قال سيبويه:" وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا، فإنّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصير كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه(١٨٤)، وذلك قولهم في: "عَمٍ" "عَمَويّ" وفي "ردٍ": رَدَويّ. وقالوا كلّهم في الشجي: شَجَويّ؛ وذلك لأنّهم رأوا "فَعِل" بمنزلة "فَعَل" في غير المعتلّ، كراهيةً للكسرتين مع الياءين، ومع توالي الحركات، فأقرّوا الياء وأبدلوا وصيّروا الاسم إلى "فَعَلٍ"؛ لأنّها لم تكن لتثبت، ولا تُبدل مع الكسرة، وأرادوا أنْ يجري مجرى نظيره مِن غير المعتلّ. فلمّا وجدوا الباب والقياس في "فَعِلٍ" أنْ يكون بمنزلة "فَعَلٍ" ، أقرّوا الياء على حالها، وأبدلوا"(١٨٥).

وإذا ما انتقلنا إلى جانب المعاصرين لنستطلع آراءهم في هذه المسألة، وجدناهم لا يخرجون عن المبدأ العامّ الذي قرره القدماء، ولم يضيفوا شيئًا يذكر؛ فهذا وليم رايت من قطاع المستشرقين مثلاً ينصّ على أنّ الألف المقصورة بوصفها الأصل الثالث تُصَيّر واوًا قبل لاحقة النسب(١٨٦)، كما أنّه قد نصّ كذلك على أنّ ياء المنقوص في نحو عمٍ وشجٍ تُحوّل إلى واو، والكسرة قبلها إلى فتحة (١٨٧).

ومن الوسط العربي، ذهب عبد الصبور شاهين إلى أنَّ الألف في نحو: فتى وعصا، تبقى لتكملة البنية، ولكنّها تُقلب واوًا، فيقال: فَتَويّ، وعَصَويّ. وكذلك هو الشأن مع المنقوص، نحو:عَمٍ وشَجٍ، تبقى ياؤه، وتُقلب واوًا، فيقال: عَمَويّ، وشَجَويّ(١٨٨). وأمّا ديزيره سقال، فذهب مذهبا مغايرًا للقدماء، وتمسّك في الوقت نفسه بوجهة نظره التي تبنّاها في باب التثنية، فالنسب إلى "فتى وعصا"، يَتمّ - عنده - عن طريق تحويل يجري على الصيغة، قوامه تجزئة الفتحة الطويلة (الألف) في آخر الكلمة إلى حركتين قصيرتين مختلفتين؛ فتحة وضمة، هكذا:

فتى ⟵ فتَـُ + ـِيّ، و عصا ⟵ عصَـُ + ـِيّ

fatā ⟶ fata u + iyy & ʻaṣā ⟶ ʻaṣa u + iyy (189)

وقد وجد الباحث نفسه مضطرًا إلى هذا التخريج العجيب، ليُفسّر لنا كيفيّة تخلّق الواو عند النّسب إلى هذا النوع من الكلم. ونقول: ليته لم يفعل!

وبإضافة لاحقة النسب إلى هذه الصيغ المزعومة، وبسبب عدم جواز تتابع حركتين؛ الضمة والكسرة في بداية لاحقة النسب، يحصل -على رأيه- انزلاق حركي بين الفتحة والضمة في الكلمتين كلتيهما فتتخلق الواو، هكذا(١٩٠):

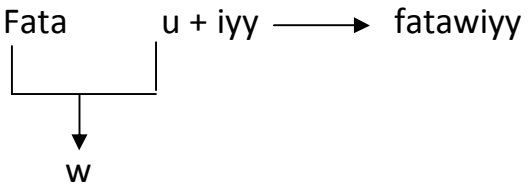

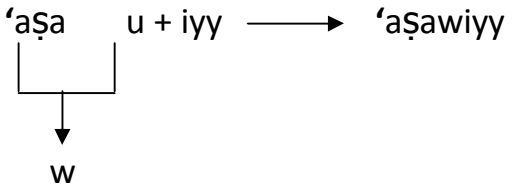

وهذا التفسير - مِن وجهة نظرنا - هو إلى الرجم بالغيب أقرب منه إلى التحقيق العلمي السليم، ولذا فهو تفسير مرفوض حكمًا، وغير معتدّ به فكرًا، لسببين اثنين، هما:

١- لا يجوز علميًا ولا منطقيًا، أنْ تُجَزّأ الحركة الطويلة إلى حركتين مِن جنسين مختلفين، فلا يجوز أنْ تتحول الفتحة الطويلة إلى فتحة قصيرة وضمة قصيرة.

٢- إنَّ الانزلاق مِن حركة إلى أخرى لا يُسقط أيًّا مِن الحركتين، وعلى حسب وصف الباحث الكريم فإنَّ الضّمّة تسقط، دون أيّ سبب مقنع، هكذا:

fata u + iyy ⟶ fatawiyy

ʻaṣa u + iyy ⟶ ʻaṣawiyy

وعليه، فإنّ الزّعم بأنَّ الفتحة الطويلة تُجَزّأ إلى حركتين قصيرتين: فتحة وضمّة، زعم باطل. وما بُني على باطل فهو باطل، وقديمًا قالوا:

إذا ضـــيّعت أوّل كـــلّ أمـــر أبـــت أعجـــازه إلاّ التـــواءا

ثم إنّ الضّمّة المزعومة قد سقطت اعتباطًا، دون أيّ مسوّغ ... وهذا كلّه يجعل هذا التفسير مثلا بارزًا على الأحكام الذاتية، غير العلميّة، المبنيّة على الاعتباط المحض في التفسير والتحليل.

وبمثل هذا الأسلوب غير العلميّ، يمضي الباحث في تفسيره لتخلّق الواو في النسب إلى الاسم المنقوص، نحو: عَمٍ وشَجٍ، فيقول: "وما يحدث مع الاسم المنقوص شبيه إلى حدّ بما يحدث مع المقصور" فنحن هنا أيضا أمام توالي ثلاث حركات. حلّها بالتغيير الصوتي. فالكسرة الطويلة لا يمكن أنْ تليها كسرة مِن غير فاصل صوتي؛ لأنّنا نصير أمام ثلاث كسرات:

عمي + ـِ يّ ، amii + iyy

ولذلك يصحّح الصوت بإحدى طريقتين؛ الطريقة الأولى تتمّ على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى نجعل حركة ما قبل الياء فتحة، فينتج عن ذلك التقاء أربع حركات: amaii+iyy، وفي المرحلة الثانية، تُحوّل الياء الطويلة إلى ضمّة قصيرة، لمنع تكرار ثلاث كسرات، فينتج عن ذلك انزلاق الفتحة والضمة ما يشكّل الواو:

ʻamaii ⟶ ʻamau + iyy ⟶ ʻamawiyy [191]

إنّ تفسير الباحث لتخلّق الواو عند النسب إلى المنقوص، تفسير– هو في الواقع- أكثر اعتباطيّة، وأكثر بعداً منه في المقصور. وبداية نقول: إنّ حركة الميم في "عمٍ" ليست كسرة طويلة كما زعم، وإنّما هي قصيرة؛ لأنَّ الصيغة في المستوى العميق: عَمِيٌ" بوزن: "فَعِلٌ".

ثم بأيّ منطق تتحرّك الميم بحركتين مختلفتين: فتحة وكسرة ، هكذا: عَمَ: amaii ʻ ؟ وكنا قد ذكرنا قبلاً، أنّ أمراً كهذا مستحيل ضرورة.

ثم كيف تَتَحوّل الكسرة الطويلة المزعومة في آخر هذه الصيغة المزعومة أيضًا "amaii ʻ" إلى ضمة قصيرة هكذا: amau ʻ ⟶ amaii ʻ ؟ إنَّ هذا الكلام، وهذا التحليل ما هو إلا تمحّل، وتجديف على الحقيقة والواقع، لا يمكن لأيّ باحث متخصّص أنْ يقتنع به، أو أنْ يقبله. ونقول بعد هذا كلّه: إنَّ تفسير القدماء على علاّته وسلبيّاته، لهو أفضل مقبولية، وأكثر معقوليّة، مِن تخريجات أَوْهى مِن بيت العنكبوت كهذه.

ويتّضح لنا ممّا تقدّم، أنّ كلّ ما ذهب إليه القدماء ومتابعوهم من المعاصرين بهذا الشأن إنّما يعقّد الأمر أكثر ممّا يُسهّله، ويُبعده أكثر ممّا يُقرّبه، وينفّر الدارس من الصرف أكثر ممّا يحبّبه فيه. والمَخرج مِن هذا المأزِق الصرفيّ يكمن في المعالجة الوصفية الخالصة.

فالمقصور نحو: فتى وعصا، كلّ ما يحصل عليه عند إرادة النسب إليه هو إضافة لاحقة النسب، هكذا:

فتى + ـِ يّ : fatā + iyy وعصا + ـِ ي : aṣā + iyy ʻ

فيؤدّي ذلك - وكما هو ظاهر - إلى التقاء حركتين، وهذا سياق صوتي مرفوض البتة، ولكنْ لا يجوز حذف أيٍّ منهما؛ لأنَّ حذف الفتحة الطويلة يؤدّي إلى: "فَتِيّ وعَصِيّ" أيْ إلى صفة مُشبّهة. ولو حذفنا لاحقة النّسب لعدنا إلى الصيغة الأولى قبل النسب، أيْ: "فتى وعصا". فنحن -إذن - أمام معضلة صوتيّة تذكّرنا بقسمة الأعشى:

فقال: ثُكل وغدر أنت بينهما **فاختر وما فيهما حظّ لمختار**

أي: نحن ههنا أمام أمرين أحلاهما مرّ؛ كلاهما لا يجوز.

وعليه، فلمّا كان اجتماع الحركتين مرفوضًا، ولمّا كان حذف أيٍّ منهما مرفوضًا أيضًا؛ وذلك لإخلاله بعملية النسب، كان لا بدّ مِن حلٍّ وسطٍ لهذا الإشكال الصوتي، وقد تمثّل هذا الحلّ في عمليّة تحويل تتمّ على مرحلتين:

الأولى: قِوامها زيادة الواو بين الحركتين لتكون فاصلة، ورابطة في الوقت نفسه بينهما، وبذلك نحصل على صيغة: فتاويّ fatāwiyy، وعصاويّ aṣāwiyy .

والأخرى: قِوامها تقصير الفتحة الطويلة هذه المرّة، هكذا: فتاويّ ← فَتَويّ: fatāwiyy → fatawiyy ، وعَصاويّ ← عَصَويّ: aṣāwiyy → aṣawiyy . وبموجب هذه التحويلات تتحوّل البنى العميقة لصيغة النسب لهذين الاسمين إلى البنى السطحيّة، وهي: فَتَويّ fatawiyy، وعَصَويّ aṣawiyy. ولعلّ التحويل الأخير، أي تقصير الحركة الطويلة ههنا ما هو إلاّ تحويل وظيفيّ أملته الحاجة إلى التمييز بين الصيغ؛ صيغة

الجمع: "فَعالي" نحو: فتاوي وشكاوي، وصيغة النسب: فَتَويّ وعَصَويّ، وعليه، فإنّ عملية النسب إلى هذا النوع من الأسماء تمرّ بالخطوات الآتية:

فتا + ـِ يّ ⟵ فتاويّ ⟵ فَتَويّ

عصا+ ـِ يّ ⟵ عصاويّ ⟵ عَصَويّ

وأمّا المنقوص، نحو: عَمٍ وشَجٍ، فهو ثنائيّ في الظاهر، ثلاثيّ في حقيقته، سقطت لامه لعلّة صوتيّة كما بيّنا سابقًا(١٩٢)، ومن المقرّر والمعروف أنّ المحذوف لعلّة هو في حكم الثابت، والموجود(١٩٣). وعليه، فعند إرادة النسب، يسقط التنوين، وينتقل الإعراب إلى لاحقة النسب، فتعود لام الكلمة إلى الظهور في حالتي الرفع والجرّ، بسبب زوال الأسباب المؤدّية إلى حذفها، في حين تظلّ محافظة على وجودها في حالة النصب، وبذلك تكون الصفتان: "عَمِيْ، وشَجِيْ": amiy ، وšajiy.

أمّا بشأن التغييرات والتحويلات التي تحصل عليهما عند النسب إليهما بقولنا : عمويّ وشجويّ، فهي تتمّ على النحو الآتي:

عَمِيْ + ـِ يّ ⟵ عَمِيِيّ: amiy+ iyy ‘ amiyiyy→، وبالمثل : شَجيْ + ـِ يّ ⟵ شَجِيِيّ : šajiy +iyy→ šajiyiyy

وبسبب ثقل تتابع الأمثال، أو المتجانسات؛ الكسرات والياءات، وطلبًا للخفّة، تحصل مخالفة على مرحلتين:

١- المرحلة الأولى، تتمّ فيها المخالفة بين الحركات أوّلاً، وذلك بتحويل الكسرة الأولى إلى فتحة، هكذا:

عَمَيِيّ ← عَمَيِيّ ، amiyiyy ← amayiyy

شَجَيِيّ ← شَجَيِيّ ، šajiyiyy ← šajayiyy

قال بروكلمان: "وتُخالف الكسرة القصيرة أو الطويلة قبل الكسرة [١٩٤] إلى فتحة قصيرة، ونادرًا إلى فتحة طويلة، مثل: نَمِريّ← نَمَريّ، ومَديني← مَدَنيّ، وحيريّ← حاريّ. ويبدو أنّ هذه المخالفة نفسها قد تمّت كذلك في الساميّة الأولى في: [195]"banīn ← binīn

٢- وبعد المخالفة بين الحركات تتمّ في المرحلة الأخيرة المخالفة بين الصوامت هذه المرّة؛ أيْ بين الياءات، فتُخالف الياء الأولى إلى واو، هربًا من ثقل تتابع الأمثال؛ الياءات والكسرات، فنحصل بذلك على البنية السطحية لصيغة النسب إلى هذين الاسمين، وذلك على النحو الآتي:

عَمَيِيّ ← عَمَوِيّ ، ʻamawiyy ← amayiyy

شَجَيِيّ ← شَجَوِيّ، šajayiyy ← šajawiyy

هكذا ينبغي أنْ يُفسّر - في رأينا - ما يجري على الناقص من تحولات، وتغيّرات عند النسب.

وتخلّصًا مِن مشكلة تفسير تخلّق الواو في صيغة النسب إلى المقصور والمنقوص، ذهب بعض المعاصرين إلى أنّه يتعيّن علينا أن نغضّ الطرف

عن وجود حرف العلة في آخر الاسم، وأنْ علينا أنْ نتعامل مع الكلمات وكأنّه غير موجود فيها، ثُمّ ننسب إليها بالواو والياء المشدّدتين معًا[١٩٦].

وهذا التفسير وإنْ كان يتّسم بشيء من البساطة، والسهولة في التناول، فإنّه - في الواقع- نوع مِن الهرب مِن مواجهة المشكلة وحلّها. علاوة على أنّه يُثبت أداة نسب جديدة هي: "ويّ": "wiyy"، ممّا يفتح الباب على مصراعيه أمام إثبات أدوات نسب أخرى، مثل: "نيّ" "niyy"" في نحو: صنعانيّ، و"زيّ": "ziyy" في: رازيّ، ومَرْوَزيّ، و"ئيّ" "ʾiyy" في مثل: كسائيّ، و "كيّ": "kiyy" في مثل: هندكيّ...

ج- تثنية الممدود وجمعه والنسب إليه

يُجمع الصرفيون على أنّ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة، مثل: "صحراء" يجب إبدال همزته واوًا في تصريفه؛ تثنيةً وجمعًا ونسبًا، قال سيبويه: "فإنْ كان الممدود لا ينصرف، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فإنّك إذا ثنّيته، أُبدلت واوًا كما تفعل ذلك في قولك: خُنفساويّ. وكذلك إذا جمعته بالتاء"[١٩٧]. وقال المبرّد: "فإنْ كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلاّ بالواو، نحو: حمراوان، وحمراويّ"[١٩٨]. وقال أبو عليّ الفارسي: "فهذه الهمزة يلزمها بدل الواو، تقول: حمراوان، وصحراوان" [١٩٩].

وأمّا عن السبب في ذلك، وعن وجوب كون البدل واوًا دون غيرها مِن الأصوات، فقد أجاب الرّضي الإستراباذي قائلاً:" اعلم أنّ الهمزة المتطرّفة بعد الألف إمّا أنْ تكون بعد ألف زائدة، أوْ لا؛ فالتي بعد ألف زائدة على أربعة أقسام؛ لأنّها إمّا أنْ تكون أصليّة كقُرّاء ووُضّاء، والأكثر

بقاؤها قبل ياء النسب بحالها، وإمّا أنْ تكون زائدة محضة وهي للتأنيث، ويجب قلبها في النّسب واوًا؛ لأنّهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أولى. ولولا قصد الفرق لم تُقلب؛ لأنّ الهمزة لا تُستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها، ولكنّهم لمّا قصدوا الفرق، والواو أنسب إلى الياء مِن بين الحروف، وأكثر ما يُقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النّسب، قُلبت إليه الهمزة"[٢٠٠]. وأكّد كلامه هذا في موضع آخر، فقال:" فالتي للتأنيث تُقلب في الأشهر واوًا؛ أمّا القلب، فلكونها زيادة محضة، فهي بالإبدال الذي هو أخفّ أولى مِن غيرها، مع قصد الفرق. وأمّا قلبها واوًا دون الياء، فلوقوعها بين ألفين، فبالغوا في الهرب مِن اجتماع الأمثال؛ لأنّ الياء أقرب إلى الألف مِن الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل" [٢٠١].

والّذي يُفهم مِن كلامهم، أنّ قلب الهمزة واوًا ليس ناجمًا عن علّة مستحكمة؛ نظرًا إلى أنّها علامة على التأنيث، والعلامة لا تُغيّر ما أمكن[٢٠٢]، ولكنّها أُبدلت قياسًا على ألف التأنيث المقصورة، قال الرضي:" وإنّما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو: حمراوان وحمراوات إجراءً لألفي التأنيث؛ الممدودة والمقصورة مجرى واحدًا في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع"[٢٠٣].

وتنظير القدماء عن تصريف الاسم الممدود، الذي همزته زائدة للتأنيث، نحو: "صحراء"، تثنية وجمعًا ونسبًا، يجعلنا أمام مشكلة، بل معضلة صوتية يعسر هضمها، ويصعب جدًّا تقبّلها، ألا وهي إبدال الهمزة واوًا. إذْ كيف يتأتّى صوتيًّا إبدال الهمزة واوًا؟ كيف يصحّ القول

بإبدال الهمزة واوًا، مع أنّه من المقرّر والمقطوع به عندهم أنّ البدل لا يصحّ إلاّ في الأصوات الّتي يكون بينها تجاور في المخارج، أو تناسب في بعض الأحوال [٢٠٤] ؟ فأبو عليّ الفارسي- مثلاً- الذي ألزم قلب الهمزة واوًا ههنا، كان قد نصّ هو نفسه ضمنيًا على استحالة حدوث مثل هذا الإبدال، وذلك عندما اشترط – وهو محقّ- وجود تقارب في المخارج بين الأصوات حتى يصحّ الإبدال فيما بينها، ولهذا فإنّه قد شدّد النكير هو وتلميذه ابن جنّي على البغداديين لتجويزهم إبدال الحاء مِن الثاء في "حثحثوا" مِن الأصل"حثّثوا"، ووصفا رأيهم هذا بأنّه فاسد، قال ابن جنّي: "وسألت أبا عليّ عن فساده، فقال: العلّة في فساده أنّ أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك ممّا تدانت مخارجه" [٢٠٥].

فبحسب كلام أبي عليّ هذا، لا يصحّ البتّة إبدال الهمزة واوًا؛ وذلك لبعد الشقة بينهما صفة ومخرجًا، حتى ليصل ذلك إلى حدّ التضاد بينهما؛ فمخرجيًا، الواو وبحسب كلام سيبويه نفسه مخرجها مِن بين الشفتين، أيْ أنّ مخرجها هو أوّل المخارج، وأمّا الهمزة فمِن أقصى الحلق[٢٠٦]، أيْ أنّ مخرجها هو آخر المخارج الصوتية. فإذا كان الأمر بينهما مِن البعد على هذا النحو فكيف يسوغ - إذن - القول بإبدالها واوًا؟ ناهيك بتضارب الصفات بينهما أيضًا؛ فالهمزة وقفة، والواو شبه حركة؛ صوت انطلاقي، والواو مجهورة. والهمزة - على الأصحّ - مهموسة. وعليه، فإنّ القول بإبدال الهمزة واوًا عند تثنية الاسم الممدود

وجمعه والنسب إليه يتناقض من ناحية صوتيّة تناقضًا تامًّا ومبدأ الإبدال الذي قرّروه.

لقد أنكر أبو عليّ الفارسيّ، وتلميذه أبو الفتح ابن جنّي- مِنْ بعده - على البغداديين قولهم بإبدال الحاء مِن الثاء في "حثحثوا" مع أنّ الذي يجمع بين الحاء والثاء هنا أكثر بكثير ممّا يجمع بين الهمزة والواو هناك! فكلّ مِن الحاء والثاء، صوت احتكاكيّ، ومهموس أيضًا. ثم إنَّ المسافة الّتي تفصل بين مخرجيهما أقصر مِن تلك التي تفصل بين مخرجي الهمزة والواو - من وجهة نظرهم - ومع ذلك فإنّهما لم يجيزا الإبدال ههنا، وأوجبوه هناك. وهذا أمر مِن الصعب تقبّله، وهو- من وجهة نظرنا - لا يزيد على كونه مظهرًا مِن مظاهر التحكّم والاضطراب.

وإذْ لم يجد بعض القدماء مسوّغًا صوتيًّا لإبدال الهمزة واوًا ههنا، فإنّه لم يعدم أنْ يجد علّة أخرى تسوّغ له هذا الإبدال، فكان أنْ أفتى بأنّ هذا الإبدال قد تمّ لعلّة وظيفيّة، قوامها كراهة وقوع علامة التأنيث حشوًا من جهة، ولأجل المخالفة بين الأمثال؛ أي كراهة الجمع بين علامتي تأنيث من الجهة الأخرى، فبشأن حمراوي وصفراوي ... قال ابن جنّي: "وإنّما قلبت الهمزة فيه ولم تُقرّ بحالها لئلاّ تقع علامة التأنيث حشوًا"(٢٠٧). ثمّ أضاف يقول: "وعلى ذلك قالوا: صحراوات، فأبدلوا الهمزة واوًا لئلاّ يجمعوا بين علمي تأنيث، ثُمّ حملوا التثنية عليه، من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية"(٢٠٨).

فإذا ما تركنا القدماء وشأنهم، ورحنا نستطلع آراء المعاصرين، فإنّنا لا نجد عندهم أيّ جديد يُذكر، فلا شيء سوى ترديد الآراء،

واجترارها؛ قال عبد الصبور شاهين: "وحكم الألف الممدودة في النسب كحكمها في التثنية؛ فإذا كانت للتأنيث قلبت واوًا كصحراء وصحراوي"[٢٠٩]. وهذا هو حكمها عند ديزيرة سقال أيضًا[٢١٠]. ولم يختلف موقف المستشرقين في هذه المسألة عن موقف الباحثين العرب المعاصرين؛ ذلك أنّهم- مثلهم - قد تبنّوا وجهة النظر التقليديّة الّتي تقول: إنّ ألف التأنيث الممدودة تحوّل دائمًا إلى واو، في التثنية والجمع، والنسب[٢١١].

وأمّا عبد الله درويش فقد كان له رآي آخر مختلف، قِوامه التغاضي عن وجود حرف العلّة في آخر الممدود، أيْ إهماله تمامًا، والنسب إليه بأداة نسب ثالثة هي- على حدّ قوله- الألف والواو والياء المشدّدة، مثل: مائيّ ومالويّ، ومثل: سماويّ وصحراويّ[٢١٢]. وموقفه هذا ما هو إلاّ امتداد لموقفه مِن النسب إلى المقصور والمنقوص. وهو مِن وجهة نظرنا تبسيط مُخلّ للمسألة، بل هو إلى الهرب مِن معالجتها أقرب مِنه إلى حلّها.

والذي نراه أنَّ الهمزة في آخر نحو: "صحراء" ما هي إلا صوت وظيفي يُؤتى به لغرضين:

١- **الأوّل**: إقفال المقطع، وذلك تجنّبًا للوقوف على مقطع مفتوح[٢١٣].

٢- **والآخر**: المحافظة على مدّ الفتحة الطويلة قبلها، وإطالة مدّتها الزمنية بما يعادل ضعفي زمنها الحقيقي، وصلاً ووقفًا، وذلك بسبب بُعد مخرجها.

وعليه، فليست الهمزة في الممدود بدلاً مِن ألف التأنيث المقصورة في نحو: "حُبلى" على حسب ما يرى القدماء. الّذين أفتوا بأنّ الألف الممدودة هي ألف مقصورة في الأصل، ثُمّ زيدت قبلها ألف لزيادة المدّ؛ وذلك لأنّ الألف للزومها صارت كلام الكلمة، فجاز زيادة ألف قبلها كما في: كتاب، وغزال، فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصوراً، كما كان، وضاع العمل، فلم يكن بدّ إذًا مِن قلب الثانية همزة لتبقى الأولى على مدّها[٢١٤]، قال سيبويه بهذا الخصوص:" والألف إذا كانت بعد الألف، مثلُها إذا كانت وحدها، إلاّ أنّك همزت الآخرة للتّحريك؛ لأنّه لا ينجزم حرفان. فصارت الهمزة الّتي هي بدل مِن الألف بمنزلة الألف لو لم تُبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة"[٢١٥].

وبناءً على هذا الذي قرّره سيبويه، قال أبو علي الفارسي: "فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: "حُبلى" لمّا وقعت قبلها ألف زائدة" [٢١٦]. وعلى هدي من كلام سيبويه، وكلام أستاذه أبي عليّ مِن بعده، نصّ ابن جني قائلاً : "وينبغي أنْ يُعلم أنَّ هذه الهمزة إنّما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو "حُبلى" و"بُشرى"، ولكنّها لمّا وقعت بعد ألف قبلها زائدة، وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان، فقلبت همزة. وهذا مذهب سيبويه. وهو الصحيح" [٢١٧].

هذا هو رأيهم بشأن أصل همزة التأنيث الممدودة، وبشأن التغيّرات الّتي تعرض لها في مختلف التصاريف. وأمّا نحن فإنّ لنا فيها رأيًا آخر مختلفًا تمامًا؛ إنّها لا تزيد - من وجهة نظرنا - على كونها صوتًا وظيفيًا

جيء به لأداء وظيفة محدّدة، هي تلك الّتي ذكرناها آنفًا، ولـذلك فعنـد إرادة النسب أو التثنية أو الجمع، تفقد الهمزة وظيفتها الّتي اُجتلبـت مـن أجلها، فتسقط على نحو تلقائيّ، فيتحول الممدود مباشرة إلى مقصـور، هكذا: صحراء← صحرا: ṣaḥrā → ṣaḥrā ، ثمّ تُضـاف إليـه لاحقـة التثنية أو الجمع أو النسب، فنحصل مِن ثَـمّ في المسـتوى العميـق علـى الآتي:

صحرا+ ان← صحرا ان ، ān ṣaḥrā ⟵ ān + ṣaḥrā

صحرا+ ات← صحرا ات ، āt ṣaḥrā ⟵ āt + ṣaḥrā

صحرا+ ـِيّ← صحرا ـِ يّ، iyy ṣaḥrā ⟵ iyy + ṣaḥrā

وفي هذه الحالات كلّهـا تنـتج - كمـا هـو ظـاهر - سـياقات صـوتية مرفوضة عربيًّا، وساميًّا أيضا، ألا وهي تتابع الحركات، وبشكل تلقـائي تعمد العربية إلى حلّ هذا الإشكال الصوتي عن طريق الإتيـان بـالواو في الأغلب الأعمّ لتكون فاصـلة ورابطـة في الوقـت نفسـه بـين الحـركتين، ولغرض وظيفيّ أيضًا قوامه التمييز بين الممـدود المنتـهي بـألف التأنيـث الزائدة، وذاك المنتهي بهمزة أصليّة، وبذلك نحصـل علـى صـيغ التثنيـة والجمع والنسب لهذا النوع مِـن الكلـم علـى مسـتوى البنيـة السـطحيّة، وهي: صحراوان، وصحراوات، وصحراويّ.

ولعلّ أقوى دليل على كون الواو ههنا صوتًا وظيفيًا، هـو النسـب إلى المقصور، مثل: يافا، ومَلكا، وطنطا، إذْ نقول في النسب إليها ثلاثتـها: يافاويّ، وملكاويّ، وطنطاويّ. فليس هناك مجال البتّة للقول بـأنّ الـواو

في هذه الكلمات المنسوبة بدل من أحد أحرف الكلمة، أو أنّها عوض من محذوف؛ لأنّ الكلمة المنسوبة موجودة بتمامها، وكلّ أحرفها، ولم يجر عليها أيّ تغيير البتّة؛ لا بالإبدال ولا بالحذف. وعليه، فليس لدينا من تفسير علميّ لوجود الواو ههنا سوى القول بأنّها صوت وظيفي، جيء به للفصل بين الحركات المتتابعة ليس غير. وما ينطبق على الواو ههنا، ينطبق عليها تمامًا في التثنية والجمع، في مثل: صحراوان، وحمراوان، وصحراوات، وأشباهها.

واستخدام الواو ههنا أمر أكثري، واستحساني ليس غير، والدّليل على ذلك استخدام العرب أصواتًا أخرى كالنون وذلك في النسب إلى كلٍّ مِن: صنعاء وبهراء، ودستواء، وروحاء، وسوراء[٢١٨]، فقد قالوا في النسب إليها: صنعانيّ، وبهرانيّ، ودستوانيّ، وروحانيّ، وسوراني.[٢١٩] وقد اختلفوا بشأن هذه النون؛ فذهب المبرّد إلى أنّها بدل من الهمزة[٢٢٠]، وذهب الأكثرون إلى أنّها بدل مِن الواو ؛ لأنّه لا تقارب بين الهمزة والنون؛ فالنون مِن الفم والهمزة مِن أقصى الحلق[٢٢١]، وردًّا منه على من قال بإبدال النون من الهمزة ههنا، قال أبو عليّ الفارسيّ: "وليس كذلك، إنّما قدّره بديًّا صنعاويّ، وبهراويّ، ثمّ أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة ... لأنّنا لم نر النون أُبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع"[٢٢٢]. ولكنّ الذي يصحّ من وجهة نظرنا هو أنّها ليست بدلاً، وإنّما هي والواو صوتان تراوح العربيّة بينهما في الاستخدام - وإنْ بنسب متفاوتة - لغرض وظيفيّ واحد، ألا وهو الفصل بين الحركات.

ويدلّ على كونها صوتًا وظيفيًّا، أنّ مِن العرب مَن استخدم الياء بدل الواو في بعض الحالات، فبحسب كلام الجرميّ(٢٢٥هـ) كلّ العرب يقول: حمراوان[٢٢٣]. ولكنْ ذكر الفرّاء (٢٠٧هـ) أنّ منهم من يقولون في تثنية حمراء: حمرايان[٢٢٤]، وحكى المُبرّد عن المازني(٢٤٩هـ) أنّ بعضًا مِن العرب يقول: حمرايان، بالياء [٢٢٥].

ومِن العرب مَن يُعامل همزة التأنيث الزائدة معاملة الهمزة الأصلية؛ أي يسوّي بينهما في الأحكام، فيصرّف الكلمة في التثنية كما يُصَرّف المهموز اللام تمامًا، قال الرضي: "وربّما صُحِّحت، فقيل: حمراءان"[٢٢٦]. وقد يحصل العكس أحيانًا، أيْ تُحمل الهمزة الأصلية على الزائدة، أو شبه الزائدة، أي المبدلة من أصل، قال ابن جنّي: "ثُمّ إنّهم قالوا من بعدُ في" قُرّاء" قُرّاوي، فشبّهوا همزة "قرّاء" بهمزة "كساء"، من حيث كانت أصلاً غير زائدة، كما أنّ همزة "كساء" غير زائدة"[٢٢٧]، وقال الرّضيّ الإستراباذي: "وقد تشبّه قليلاً حتّى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصليّة بالّتي للتأنيث، فتُقلب واوًا، نحو: قُرّاوي ووُضّاوي"[٢٢٨]. وفي السياق نفسه قال المبّرد: "واعلم أنَّ كلّ ممدود تُثنّيه، وكان منصرفًا، فإنّ إقرار الهمزة فيه أجود، نحو: كساءان، ورداءان. وقد يجوز أنْ تبدل الواو مِن الهمزة، فتقول: كساوان، ورداوان، وليس بالجيّد. فإنْ قلت: **قرّاوان**. فهو **أقبح**؛ لأنَّ الهمزة أصل. وليست منقلبة مِن ياء أو واو. **وهذا جائز**"[٢٢٩].

وإذا كان المبرّد قد أجاز أنْ تُعامل الهمزة الأصليّة معاملة الزائدة، ولكنْ على قبح، فإنّ السيرافي (٣٦٨هـ) قد أجاز ذلك مطلقًا، دون قبح، قائلاً: "ولو كانت الهمزة أصليّة طرفًا بعد ألف، ونسبت إليه جاز

فيه الوجهان أيضًا، كقولك في النسب إلى "قُرّاء" و" وُضّاء" - وأصله من: قرأت و وضُؤ الرجل - يجوز أنْ تقول: قُرّائي وقُرّاوي"(٢٣٠).

وأجاز أبو عليّ الفارسي في هذا النوع مِن الكلم؛ أيْ ما كانت فيه الهمزة أصليّة، نحو "قرّاء" أن تحمل التثنية فيه على النّسب، فتعامل معاملته، قال: "وأمّا ما الهمزة فيه أصل نحو: "قرّاء" فتثنيته قرّاءان، بإثبات الهمزة، ولا يحسن فيه غير ذلك. ويجوز عندي في قياس قول مَن قال في النسب "قُرّاويّ" أنْ يُثنّي بالواو" (٢٣١). وقد حكى أبو عليّ عن بعض العرب قلب الهمزة الأصليّة واوًا في النسب، قال في التكملة:" فإنْ كانت الهمزة لامًا، قلت: قُرّائيّ، فصحّحت الهمزة، **وقد أُبدل منها الواو**"(٢٣٢).

وعمومًا فإنَّ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة يبدو منسجما في تصاريفه كلّها، من حيث تثنيته، وجمعه، والنسب إليه، فهو في تصاريفه كلّها يجري على سنن واحد، ألا وهو إضافة الواو هكذا: صحراوان، صحراوات، صحراويّ. خلافًا للمقصور والمنقوص اللذين تختلف تصرّفاتهما - بحسب وصف القدماء- بين التثنية والنسب.

وبعد، فهذه جملة مِن الثغرات والهنات التي اشتمل عليها الدرس الصرفيّ التقليديّ، وعانى منها كثيرًا، أثرناها، وبيّنا أسبابها ودواعيها، وطرحنا في المقابل وجهات نظر بديلة حاولنا فيها إعادة الأمور إلى نصابها، مِن ربط للأحكام الصرفية بالواقع اللغوي على نحو أكثر وثاقة، مُتسلّحين بالمنهج الوصفي، ومُوظّفين في الوقت نفسه المعطيات الصوتيّة في تفسير العمليّات الصرفيّة، حتّى تكون النتائج علميّة؛ متّسمة بالدّقّة والموضوعيّة، وكي نُجنّب أنفسنا الوقوع في متاهات الأحكام المعيارية المنطقيّة، ولنُحرّر الدرس الصرفي مِن ربقة الأحكام التأمليّة، التي

أساءت إلى الصرف العربيّ كثيرًا، فنفّرت أكثر ممّا رغّبت، وأبعدت أكثر مما قرّبت، وصعّبت أكثر مما سهّلت.

ولكنْ ربّما لا تجد هذه الأفكار التي طرحناها قبولاً لدى قطاع كبير من الصرفيّين المعاصرين؛ وذلك لمخالفتها للتقليد الموروث. ونردّ بالقول: ليس كلّ الموروث الصرفي صوابًا لا خطأ فيه، ولا هو خطأٌ كلّه لا صواب فيه، وإنّما فيه من هذا وذاك؛ فيه الغثّ وفيه السمين، فيه الكثير من الإيجابيات، وفيه أيضًا السلبيّات، غير أنّ استمرارنا في التمسّك بالجوانب السلبيّة فيه-على الرغم من مجافاتها الصريحة للواقع اللغوي، ومخالفتها الواضحة لمعطيات الدرس اللغوي الحديث - ما هو إلا ضرب مِن خداع الذات، ومظهر مِن مظاهر الاستسلام للأوهام. والقضايا الصرفية كما قال أحد حذّاقهم، وجهابذتهم: "إنّما يُتحاكم فيها إلى النفس والحسّ، ولا يُرجع فيها إلى إجماع، ولا إلى سابق سُنّة، ولا قديم مِلّة"(٢٣٣). فإجماع النحويين والصرفيين - إذنْ - ليس حُجّة على مَن خالفهم؛ لأنّ كلَّ واحد منهم إنّما يعتمد في أحكامه على التأمّل والطبع، وليس على التبعية والشرع(٢٣٤)؛ وما ذلك إلاّ لأنّ الصرف والنحو ما هما إلاّ علمان مُنتزعان مِن استقراء اللغة. وقديمًا قال المازني: "وإذا قال العالم قولاً متقدمًا فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، **والاحتجاج لخلافه إنْ وجد إلى ذلك سبيلا**" (٢٣٥). وعليه، فكلّ مَن فُرِق له عن علّة صحيحة، وطريقة نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره(٢٣٦). والله - سبحانه وتعالى - لم يجعل العلم على زمان مقصورًا، ولا جعله في أهل زمان محصورًا، وإنّما جعله حيث شاء مِن الأزمان والبلاد ، وبثّه في التّهائم والنِجاد.

الهوامش والتعليقات

١- المنصف، ٢/٣٤٠

٢- المرجع السابق ١/٥

٣- شرح الشافية، ١/٦

٤- مجالس العلماء ، ص ١٣٠

٥- دراسات في علم اللغة ٢/١٠٧

٦- المرجع السابق ٢/٨٣

٧- مفهوم علم الصرف ، مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ ٢٥، ص ١١٠- ١٣١، وينظر : دراسات في علم اللغة ٢/٨٣- ,١١٩

٨- نظرة في الإعلال الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ج ٢٥ص١٤٩- ١٥٨

٩- التصريف العربي،ط١، تونس ، ١٩٧٣م

١٠- دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت

١١- المنهج الصوتي للبنية العربية، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٧م

١٢- الصرف وعلم الأصوات، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م

١٣- الكتاب، ٤/٣٤٨

١٤- التكملة، ص ٥٨١

١٥- المنصف ١/ ٢٧٠

١٦- شرح المفصّل ١٠/ ٦٥ ، و شرح الشافية ١/ ٨٢،

١٧- شرح مختصر التصريف العزي ص١٣١

١٨- الكتاب ٣/ ٥٤٨

١٩- المقتضب ١/ ٩٩، ١٦٥

٢٠-سرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٣-٩٤، وانظر: شرح الشافية ٣/ ١٢٧

٢١- المنصف١/ ٢٨٠- ٢٨١

٢٢- أعجب العجب في شرح لاميّة العرب، ص٣٧

٢٣- الصرف وعلم الأصوات ص ١٤٠، ١٥٧

٢٤- A grammar of the Arabic lang. vol. 1. p 145 Whright،

٢٥- المنهج الصوتي، ص ١١٤

٢٦- التصريف الملوكي، ص٨٦

٢٧- دراسة اللهجات العربية القديمة ص ٧٣

٢٨- المرجع السابق ص٧٤

٢٩- المرجع السابق ص ٧٥

٣٠- شرح الشافية ١/ ١٨

٣١- المرجع السابق١/ ١٣

٣٢- فقه اللغات السامية ص ٤٢

٣٣- المرجع السابق ص٤٣

٣٤- المرجع السابق ص٤١

٣٥- Gairdner, The Phonetics of Arabic,.P. 30

٣٦- الكتاب ٣٠٨/٣

٣٧- التصريف الملوكي، ص ٥٥

٣٨- أسرار العربيّة ص ٣٧

٣٩- شرح مراح الأرواح،(ضمن شرحين على مراح الأرواح) ، ص ١٤٠

٤٠- المرجع السابق، ص ١٤٠، وانظر: شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٦-٢٣٧

٤١- التطوّر النحوي للغة العربيّة، ص ١١٨

٤٢- الكتاب ٣١٤/٣

٤٣- لسان العرب (مضى)

٤٤- المرجع السابق (مضى)

٤٥- الإغفال ٢٩٠/٢

٤٦- الكتاب ٣١٤/٣

٤٧- البغداديات، ص ٥٠٨، وانظر: المنصف ١١٤/٢

٤٨- ديوان مجنون ليلى ، ص٢٥٢، وانظر: شرح الشافية ١/١٧٧

٤٩- المنصف ٢/١١٥، و شرح الشافية ١/١٧٦

٥٠- المسائل العسكريات ، ص ١٠٩، والبغداديات ص٥٠٨، وشرح الشافية ١/١٧١

٥١- المنصف ٢/١١٤

٥٢- المقتضب ٤/٢٢

٥٣- الكامل ٢/٩٠٨-٩٠٩

٥٤- لسان العرب (قول)

٥٥- البحر المحيط، ١/١٩١١ وانظر: التصريح على التوضيح ١/٢٩٥

٥٦- البحر المحيط ١/١٩١

٥٧- يقصد بذلك الأجوف المعتلّ: الواوي واليائي

٥٨- الكتاب ٤/٣٤٨

٥٩- شرح الشافية ٣/١٤٧

٦٠- المنصف ١/٢٨٨

٦١- شرح المفصّل، ١٠/٦٦

٦٢- المنصف ١/١٩٤

٦٣- المرجع السابق ١/ ٢٨٧

٦٤- انظر: شرح الشافية ١٤٧/٣

٦٥- شرح المفصّل ٦٧/١٠

٦٦- شرح مختصر التصريف العزي ص ١٣٤

٦٧- المنصف ٢٨٩/١ ، وانظر: شرح الشافية ١٤٧/٣

٦٨- المرجع السابق ٢٨٨/١

٦٩- المرجع السابق ٢٨٩/١

٧٠- شرح مختصر التصريف العزي ص ١٣٤

٧١- شرح الشافية ١٤٧/٣- ١٤٨

٧٢- المقتضب ١٠١/١، وانظر: شرح المفصّل ٦٧/١٠ ، وانظر: شرح الشافية ١٣٦/٣

٧٣- المنصف ٢٨٧/١

٧٤- شرح الشافية، ٨٣/١

٧٥- ينظر على سبيل المثال: المنهج الصوتي ص ١٩٧، والصرف وعلم الأصوات، ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٧.

٧٦- A grammar of the Arabic lang. vol,1,p 145 Whright.

٧٧- ذهب المستشرق السويدي نيبرج إلى أنَّ كلّ الأسماء ذات السابقة "مَ" إنّما تأتي مِن جملة قديمة مركّبة مِن الاسم الموصول "ما+ صلة فعلية أو اسمية" وعليه، فهي جملة متجمّدة التصق فيها الموصول بالصلة. انظر: العربية الفصحى، ص ١١٣,

٧٨- لا يحكم على أيّ ظاهرة لغويّة بأنّها مطّردة إلاّ إذا كانت نسبة تردّدها في الاستعمال لا تقلّ عن ٩٠% ، ينظر: تحليل الخطاب، براون ويول ص ٢٨.

٧٩- الكتاب ٣٤٨/٤

٨٠- إصلاح المنطق، ص ١٤٣، وانظر: المنصف ٢٨٨/١

٨١- دقائق التصريف، ص ٣٢١. وانظر: لسان العرب ، (شوب). هذا، و للشاهد في لسان العرب رواية أخرى(مادّة "صرب") على النحو الآتي:

سيكفيك صَرْبُ القوم لحم معرّض وماء قدور في الجفان مَشوب

وقد ورد العجز وحده في أدب الكاتب، ص ٤٩٠

٨٢- أدب الكاتب، ص٤٩١

٨٣- الكتاب ٣٤٨/٤، وانظر: لسان العرب (لوم)، وشرح الشافية ١٤٨/٣

٨٤- المنصف ٢٨٩/١

٨٥- النوادر في اللغة، ص٢٣٦، وانظر أيضًا: إصلاح المنطق ص١٤٣، وأدب الكاتب، ص ٤٩٠، والمنصف ٢٨٩/١، و لسان العرب (روح). هذا ، وقد روي البيت بـِ:" مروح" بدل "مريح" في إصلاح المنطق، ص ١٠٤، وفي لسان العرب أيضًا (روح).

٨٦- أدب الكاتب، ص ٤٩٠، وقد روى البطليوسي هذا البيت بـِ:" مروح" بدل " مريح"، ثُم أردف يقول:" ويُروى: " مريح". وهو ممّا جاء نادرًا

على غير قياس، كأنّه بُني على فعل ما لم يُسمّ فاعله". الاقتضاب ٤٢٨/٣.

٨٧- إصلاح المنطق ص ١٤٣، ولسان العرب (روح). هذا، وقد نسب التبريزي البيت إلى حميد الأرقط، وأورده مع بيتين آخرين، في وصف الدمع، وبرواية أخرى لا يكون بموجبها شاهدًا، وذلك على النحو الآتي:

كأنّ دمعي، والفراق محذورْ

وقد جرى طائر بينٍ مزجورْ

غصنٌ من الطرفاء **راحٌ** ممطورْ

فراحٌ هنا: إمّا اسم فاعل محذوف من "رائح"، وإمّا صفة مشبّهة متطوّرة عن " رَوِح"

ينظر: تهذيب إصلاح المنطق، ص٣٥٣

٨٨- الخصائص، ٨٧/١ ، وانظر: دقائق التصريف، ص٣٢١، وانظر: شرح الشافية ١٤٩/٣

٨٩- شرح الشافية، ١٤٩/٣، الهامش رقم (١)، وانظر: لسان العرب (هيب). هذا والبيت موجود في ديوان جميد بن ثور، ولكنْ بـِ:" ويأوي " بدلاً من :" وتأوي". ينظر الديوان ص ٥٤

٩٠- أدب الكاتب، ص ٤٩١

٩١- الخصائص ٨٧/١، ولسان العرب (كيل)

٩٢- الخصائص، ١/٨٧، وانظر: المنصف ١/٢٨٣، ودقائق التصريف، ص ٣٢١، ولسان العرب (سير).

٩٣- المنصف ١/٢٨٣، ٢٨٥

٩٤- المرجع السابق ، في المكان نفسه، والخصائص ١/٨٧

٩٥- المنصف ١/٢٨٣

٩٦- المرجع السابق ١/٢٨٤

٩٧- المرجع السابق ١/٢٨٦

٩٨- الخصائص ١/ ٣٥٨

٩٩- المرجع السابق، في المكان نفسه

١٠٠- السابق ١/١٢١

١٠١- المنهج الصوتي ص ١١٦، و الصرف وعلم الأصوات ص ١٤٧

١٠٢- الكتاب ٤/٣٨٥

١٠٣- أدب الكاتب، ص ٤٨٧

١٠٤- التكملة ص ٦٠٠، والمنصف ٢/١٣٦

١٠٥- الكتاب ٤/٣٨٤، وانظر: المقتضب، ١/١٨٧

١٠٦- أمالي ابن الشجري، ٢/١٧١

١٠٧- الكتاب ٤/٣٨٥، و المقتضب ١/١٨٩

١٠٨- لسان العرب (سنا)

١٠٩- الخصائص، ١/ ١٢١، ٣٥٨

١١٠- إصلاح المنطق ص ١٨٥، وانظر: أدب الكاتب، ص ٤٨٧، ودقائق التصريف، ص ٣٢١ . هذا، وقد نسَبَ صاحب دقائق التصريف البيت إلى العجّاج(٩٠هـ غير مؤكّد)، (دقائق التصريف ص ٣٢٠)، ونسبه الخطيب التبريزي(٥٠٢هـ) إلى أبي النجم العجلي(١٢٠هـ)، (تهذيب إصلاح المنطق ص ٣٥٣). وبالرجوع إلى الديوانين لم نجد البيت الشاهد في أيّ منهما. (ينظر ديوان العجّاج، و ديوان أبي النجم). وعليه، فالصحيح أنّ الشاهد مجهول القائل، يُعزّز ذلك، وقوّيه قول البطليوسي(٥٢١هـ):" هذا البيت لا أعلم قائله". ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، ٤١٦/٣

١١١- المرجع السابق، ص ١٨٥

١١٢- دقائق التصريف ص ٣٢٠

١١٣- المرجع السابق ، في المكان نفسه

١١٤- إصلاح المنطق ص ٢٤١

١١٥- لسان العرب (حنا)

١١٦- المنصف ١١٨/١، وانظر: أمالي ابن الشجري ١٧١/٢

١١٧- شرح الشافية ٢٦/١، ١٧٣/٣

١١٨- معاني القرآن (الفرّاء) ٢٠٤/٢، وانظر: دقائق التصريف ص٣٢١. وقد ورد البيت في ديوان الفرزدق بِـ : مشنوء، وليس "مشنيّ"، ينظر: ديوان الفرزدق، ص٤١٨

١١٩- معاني القرآن (الفراء) ٢/ ٢٠٤

١٢٠- الكتاب ٣٨٦/٣

١٢١- إعراب القرآن (النحاس) ٢٠/٣

١٢٢- البحر المحيط ١٨٨/٦

١٢٣- إعراب القرآن٣/٢٠

١٢٤- المرجع السابق، في المكان نفسه

١٢٥- إصلاح المنطق ص ١٣٩ ، وانظر: سِرّ صناعة الإعراب٢/٥٨٩ ، وانظر أيضًا: الخصائص ٨٧/١، ولسان العرب (مضى)

١٢٦- الخصائص ٨٧/١

١٢٧- اللسان (مضى)

١٢٨- يقصد بذلك المقصور

١٢٩- الكتاب ٣٨٦/٣، ٣٨٧، وانظر: التكملة، ص٢٢١- ٢٢٢ و شرح المفصّل ٤/ ١٤٦- ١٤٧

١٣٠- شرح المفصّل ١٤٧/٤

١٣١- المنهج الصوتي، ص ١٢٧

١٣٢- الصرف وعلم الأصوات ص ٦٤

١٣٣- شرح الكافية١/٩٨

١٣٤- الكتاب ٣٨٦/٣، ٣٨٧، و شرح المفصل ١٤٧/٤

١٣٥- القاموس المحيط (فتى)

١٣٦- الكتاب ٢٤١/٤ ، ولسان العرب (فتى)

١٣٧- سرّ صناعة الإعراب ٥٨٨/٢ ، ولسان العرب(فتى)

١٣٨- لسان العرب (فتى)

١٣٩- الكتاب، ٢٤١/٤

١٤٠- لسان العرب (فتى)

١٤١-الخصائص ٨٧/١، ٢٣٠/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٥٨٩/٢

١٤٢- الكتاب ٤١٧/٤

١٤٣- دروس في الألسنية العامّة، ص ١٣٤، ١٣٩، والأصوات اللغوية ص٢٣٥

١٤٤- فندريس اللغة ص ٧٢

١٤٥- دراسة الصوت اللغوي ص ٣٢١

١٤٦- p 305 ,Lyons, New Horizons

١٤٧- شرح الشافية ٦٦/٣

١٤٨- المنصف ١٦٢/٢

١٤٩- لسان العرب (صبا)

١٥٠- المرجع السابق، (قنا)

١٥١- المرجع السابق (قنا)

١٥٢- الخصائص ١/١٣٧

١٥٣- لسان العرب (علا)

١٥٤- سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٨٨، وشرح الشافية ٢/٢٥٥

١٥٥- الكتاب، ٤/١١٧

١٥٦- المرجع السابق ٤/٣٨٩

١٥٧- التكملة ص ٦٠٢، و المنصف ٢/١٦١، والممتع ٢/٥٤٥

١٥٨- البحر المحيط ٤/٤٩٥

١٥٩- الكتاب ٤/٣٨٩

١٦٠- المرجع السابق ٢/١٩٩

١٦١- لسان العرب (قصا)

١٦٢- الخصائص ٢/٢٦٠

١٦٣- لسان العرب (قفا)

١٦٤- تصحيح الفصيح ، ص ٣٦

١٦٥- اللهجات العربيّة في التراث ١/٤٠٣، وانظر: في اللهجات العربيّة ص٩٢

١٦٦- في اللهجات العربيّة ص ٩١

١٦٧- التطوّر اللغوي التاريخي، ص ٧١ ، وانظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ١٠٧

١٦٨- شرح المفصّل ١٤٦/٤

١٦٩- لسان العرب (رحا)

١٧٠- الكتاب ٣٨٦/٣

١٧١- لسان العرب (ربا)

١٧٢- إعراب القرآن ٢٠/٣، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ١٢٧/٢-١٢٨

١٧٣- إعراب القرآن ٢١/٣

١٧٤- شرح الكافية ٣٥٣/٣

١٧٥- البحر المحيط ١٦٧/٣

١٧٦- إعراب القرآن ٢٠/٣

١٧٧- البيان ١٢٧/٢-١٢٨

١٧٨- لسان العرب (حما)

١٧٩- أدب الكاتب ص ٤٦٠

١٨٠- مختصر في شواذ القرآن، ص ١٤٧، وانظر: البحر المحيط ١٧٥/٨

١٨١- اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٢٦٤

١٨٢- الكتاب ٣٤٢/٣

١٨٣- التكملة ص ٢٤٢

١٨٤- يقصد بذلك المقصور

١٨٥- الكتاب ٣/٣٤٢- ٣٤٣، وانظر:التكملة، ص ٢٤٤

١٨٦- A grammar of the Arabic lang. v.1, p. 156 Whright.

١٨٧- Ibid

١٨٨- المنهج الصوتي، ص١٦٢

١٨٩- الصرف وعلم الأصوات ، ص ,١١٥

١٩٠- المرجع السابق، ص١١٥

١٩١- المرجع السابق، ص١١٥، ١١٦

١٩٢- انظر ص ٥٠

١٩٣- مغني اللبيب ص ٢٠

١٩٤- قيد المترجم ذلك بالكسرة الطويلة. وهذا غير صحيح؛ فالأمثلة الممثل بها تدحض ذلك.

١٩٥- فقه اللغات السامية، ص ٧٨

١٩٦- نظرة في الإعلال الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة،١٥٦/٢٥

١٩٧- الكتاب ٣/٣٩١، وانظر أيضا: الصفحات: ٣٤٩، ٦٠٩

١٩٨- المقتضب، ٣/٨٧

١٩٩- التكملة، ص ٢٢٦

٢٠٠- شرح الشافية ٢/٥٥

٢٠١- شرح الكافية ٣/٣٥٤ ، وانظر: المرجع السابق ٣/٦٠

٢٠٢- شرح الشافية ١/١٩٤

٢٠٣- المرجع السابق ١/١٩٥

٢٠٤- الاقتضاب ٢/٢٥٣

٢٠٥- سرّ صناعة الإعراب ١/١٨٠

٢٠٦- الكتاب ٤/٤٣٣

٢٠٧- الخصائص ١/٢١٣

٢٠٨- المرجع السابق ١/٢١٤

٢٠٩- المنهج الصوتي، ص ١٦٤

٢١٠- الصرف وعلم الأصوات، ص ١٠٦

٢١١- A grammar of the Arabic lang, vol.1, pp. 157,188,194 .Whright

٢١٢- نظرة في الإعلال الصرفي، ص ١٥٦

٢١٣- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٧٧

٢١٤- شرح الكافية ٣/٣٢٣

٢١٥- الكتاب ٣/٢١٤

٢١٦- التكملة، ص ٢٢٥- ٢٢٦

٢١٧- المنصف ١/١٥٥-١٥٦، و شرح الشافية، ١/١٩٤

٢١٨- ضُبطت هذه الكلمة في أمالي ابن الشجري هكذا: سَوْراء، بفتح السين، انظر: أمالي ابن الشجري ٢/١٦٩، ولم نعثر على هذه الكلمة بهذه الصيغة، ولا بهذا الضبط في لسان العرب، والّذي وجدناه فيه هو "سورى" مقصورة، بضم السين. وذكر أنّه موضع بالعراق مِن أرض بابل، وأنّه بلد السريانيّين(سور). وعندما رجعنا إلى معجم البلدان، وجدنا فيه: سُوراء، ممدودة، وبضمّ السين أيضًا، وأفاد صاحب المعجم؛ ياقوت(٦٢٦هـ) أنّها تُروى بالقصر أيضًا: "سُورا"، وأنّها موضع بالقرب مِن بغداد، ويقال هو بغداد ذاتها. وذهب بعضهم إلى أنّه موضع بالجزيرة، ونقل صاحب المعجم أيضًا عن ابن الجواليقي(٥٤٠هـ) أنّ العامّة تلحن بهذا الاسم فتقوله بالفتح:" سَوْراء". ينظر: معجم البلدان ٣/٢٧٨. وبعد ابن منظور وياقوت جاء الفيروزبادي (٨١٧هـ) فأثبتها هو الآخر في قاموسه (سورى) بصيغة القصر، قائلاً: "وسورى كطوبى [موضع] بالعراق، وهو مِن بلد السريانيّين، و[موضع] مِن أعمال بغداد، وقد يُمدّ". ينظر: القاموس المحيط، (سور). وعليه، فرواية ابن الشجري للكلمة بهذا الضبط هي - بحسب كلام ابن الجواليقي، وأصحاب المعاجم - مِن لحن العامّة .

٢١٩- الكتاب ٣/٣٣٦- ٣٣٧، وانظر: المنصف ١/١٥٥، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٢/١٦٩، و شرح الشافية ٢/٥٤

٢٢٠- المقتضب ١/ ٢١٩، ٣/ ١٦٧، ٣٣٥ ، وانظر: شرح الكافية ١٥٨/١.

٢٢١- شرح المفصّل ٣٦/١٠، و شرح الكافية ١٥٨/١

٢٢٢- المنصف ١٥٨/١

٢٢٣- التكملة، ص ٢٢٦

٢٢٤- معاني القرآن(الفرّاء) ٣٥٧/١

٢٢٥- المرجع السابق، ص ٢٢٦، وانظر: شرح الكافية ٣٥٤/٣

٢٢٦- شرح الكافية ٣٥٤/٣

٢٢٧- الخصائص ١ / ٢٤١

٢٢٨- شرح الشافية ٥٥/٢

٢٢٩- المقتضب ٨٧/٣

٢٣٠- شرح كتاب سيبويه ١٠٨/٤

٢٣١- التكملة، ص ٢٢٧

٢٣٢- المرجع السابق ص ٢٤٨-٢٤٩

٢٣٣- الخصائص ٣٢٦/٢

٢٣٤- المرجع السابق، ٣٢٦/٢، و١٨٩/١

٢٣٥- المرجع السابق ١٩١/١، والمنصف ٣١٨/٢

٢٣٦- المرجع السابق ١٩٠/١

المراجع

- أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير**، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤م
- أحمد مختار عمر، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٧٦م
- الأزهري، خالد بن عبد الله. **التصريح على التوضيح**. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربيّة**، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م
- براون ويول، **تحليل الخطاب**، ترجمة محمّد لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، ط١، الرياض ١٩٧٧م
- أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٥، القاهرة، د.ت
- برجشتراسر، جوتلف، **التطوّر النحوي للّغة العربيّة**، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م

- بروكلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض ، ١٩٧٧م
- بشر بن أبي خازم، **ديوان شعر بشر بن أبي خازم**، ط١، تقديم وشرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م
- بشر، كمال، **مفهوم علم الصرف**:
  - مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة/ جـ٢٥، ١٩٦٩م
  - دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف ط٢، القاهرة، ١٩٧١م
- البطليوسي، أبو محمّد، عبدالله بن السيد، **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، ج٢، ط١، تحقيق: مصطفى السقّا وحامد عبد الحميد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م
- البكّوش، الطيّب، **التصريف العربي**، تونس ، ١٩٧٣
- التفتازاني، مسعود بن عمر، **شرح مختصر التصريف العزي**، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهريّة، ط٨، القاهرة، ١٩٩٧م
- تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م
- الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربيّة في التراث**، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا / تونس، ١٩٧٨م

- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
  - **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد النعسان، ط٢، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٩٧٠م
  - **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت
  - **سِرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.
  - **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميليه، ط١، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤م
- حميد بن ثور الهلالي، **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، **مختصر في شواذ القرآن**، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة. د.ت
- الخطيب التبريزي، أبو زكريّاء يحيى بن علي، **تهذيب إصلاح المنطق**، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م

- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، **تصحيح الفصيح**، تحقيق: محمد بدوي المختون ومراجعة: رمضان بعد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨.
- درويش، عبدالله، **نظرة في الإعلال الصرفي**، مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، جـ ٢٥، ١٩٦٩م
- ديكنقوز، المولى شمس الدين أحمد، **شرح مراح الأرواح**، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٩م
- الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:
  - **شرح الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط٢، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
  - **شرح الكافية**، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨م
- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، ط٢، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م
- الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر، **أعجب العجب في شرح لاميّة العرب**، ط١، دار الوراقة، بيروت ١٣٩٢هـ

- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، **النوادر في اللغة**، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م
- السامرائي، إبراهيم:
  - **التطوّر اللغوي التاريخي**، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الرائد للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦م
  - **الفعل، زمانه وأبنيته**، مؤسّسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٠م
- سقّال، ديزيره. **الصرف وعلم الأصوات**، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م
- ابن السكيت، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م
- سلوم، داود، **دراسة اللهجات العربية القديمة**: ط١، المكتبة العلميّة ومطبعتها، لاهور، باكستان، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت ، ١٩٧٦م
- سوسير، فردينان، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي وزميليه، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٥م
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦- ١٩٧٥م ٣١

- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م
- شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٧م
- الشايب، فوزي:
  - **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤م
  - **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي**، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الكويت، ١٩٨٩م.
- ابن الشجري، هبة الله علي بن محمّد، **أمالي ابن الشجري**، ط١، تحقيق: محمّد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م
- ٣٩-عبده، داود، **دراسات في علم أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت
- ابن عصفور، أبو الحسن، عليّ بن مؤمن، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨م

- أبو عليّ الفارسي، الحسن بن عبد الغفار:
  - **الإغفال**، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاجّ إبراهيم، منشورات المجمّع الثقافي، ط١، أبوظبي، ٢٠٠٣م
  - **البغداديات**، تحقيق: صلاح الدين السكناوي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م
  - **التكملة**، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨١م
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبد الستار جواد، بغداد، ١٩٩٠م
- الفرّاء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٠م
- فليش، هنري، **العربية الفصحى**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦.
- فندريس، جوزيف، **اللغة**، ط١، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٥٠م
- الفيروزبادي، مجد الدين، محمّد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ط٣، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، إشراف محمّد نعيم العرقسوسي، بيروت، ١٩٩٣م

- القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب، **دقائق التصريف**، ط١، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م
- ابن قتيبة، أبو محمّد، عبدالله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، ١٩٦٣م
- المبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد:
  - **الكامل**، ط٣، تحقيق: محمّد أحمد الدالي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م
  - **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- مجنون ليلى، قيس بن الملوّح، **ديوان مجنون ليلى**، ط٢، تقديم وشرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م
- ابن منظور، محمد بن مُكرّم، **لسان العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م
- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**: تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م
- ابن هشام، أبو محمّد، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩م

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، **معجم البلـدان**، دار صادر، بيروت، د.ت
- ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن عليّ، **شرح المفصّل**، مكتبـة المتنبي/ القاهرة، وعالم الكتب، بيروت، د.ت
- 56-Gairdner**, The Phonetics of Arabic**, Oxford University Press, 1925
- Lyons, John, **New Horizons in Linguistics**, Penguin books, England 1975
- 58-Wright,William, LL,D, **A grammar of the Arabic language**, 3rd edition, reviced by Robertson & Goeje, Cambridge university press, Cambridge,1981